الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاديات
دراسة حالة (الجزائر و السعودية)

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

إعداد الطلبة:

محمد الصالح بن عمر

طارق السايح

سيف الدين بته

اللجنة المناقشة

د. عبد الكامل بالحبيب	أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. السعيد بوشول	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د. نذير غنية	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاديات

دراسة حالة (الجزائر و السعودية)

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

إعداد الطلبة:

محمد الصالح بن عمر

طارق السايح

سيف الدين بته

اللجنة المناقشة

د. عبد الكامل بالحبيب	**أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**رئيسا**
د. السعيد بوشول	**أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**مشرفا ومقررا**
د. نذير غنية	**أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**مناقشا**

الموسم الجامعي: 2019/2018

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً)

الآية 85 من سورة الإسراء

وبعد :

فما أنا إلا مبتدئ،

وما من مبتدئ اومنته بلغ الكمال،

فالكمال لله وحده،

هذه محاولتي فإن أصبت فهذا فضل من الله، وإن أخطأت فلي محاولتي .

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية .

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

الدرع الواقي والكنز الباقي , إلى من جعل العلم منبع إشتياقي , لك أقدم وسام الإستحقاق أنت أبي العزيز أطال الله عمرك .

رمز العطاء وصدق الإيباء , إلى ذروة العطف والوفاء , لكي يا أجمل حواء أنت أمي الغالية أطال الله عمرك .

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود والمعادلة التي ترسم منحنى حياتي : إخوتي وأخواتي

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة .

إلى من هو إنطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل إلى كل من مد يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهت من صعوبات .

سيف الدين

الإهداء

إلى من رباني صغيرا ورعاني شابا وصاحبني كبيرا... أبي الغالي .

إلى نبع الحنان وفيض الأمان... أمـــــــــي الحبيبة رحمها الله .

إلى شريكة حياتي ورفيقتي في أحزاني ومسراتي...زوجتي الغالية .

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم فردا فردا.

إلى كل الأعمام والأخوال والعمات والخالات وعائلاتهم.

إلى كل الأصدقاء والزملاء والإخوان.

أهدي هذا العمل...

محمد الصالح

الإهداء

لئن شكرتم لأزيدنكم

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية و الأخلاق إلى "أبي" حفظه الله .

وإلى "جدتي" التي ربتني وسهرت من أجلي

وإلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفء البيت و سعادته إلى إخوتي الأعزاء .

إلى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

طارق

كلمة شكر

الحمد لله تعالى أولا على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث

ونتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجازه و نخص بالذكر :

- أستاذنا الدكتور السعيد بوشول الذي تفضل بالإشراف والتوجيه والنصح والإرشاد فكان سندا ودعما لنا .

- أساتذتي الكرام الذين نلنا شرف تدريسهم لنا والذين سننال شرف تقييمهم لبحثنا , فلهم الشكر على كل التوجيهات والإرشادات .

- صديقنا وأخونا عبد الرؤوف شنوف الذي قدم لنا الدعم اللازم أثناء دراستنا .

فجزاكم الله عنا خيرا

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز وتحسين تنافسية اقتصاديات الجزائر والسعودية، وكذلك تقييم وضعهما ضمن بعض مؤشرات التنافسية الدولية، ودراسة العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الإقتصادية لكل منهما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018، وبإستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الإقتصادي العالمي، ولبلوغ الهدف إعتمدت الدراسة على تحديد العلاقة بين أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية الإقتصادية في الجزائر والسعودية من خلال التحليل البياني لكل دولة على حدى، وكانت نتيجة الدراسة محاولة إبراز الدور الذي يؤديه الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق ميزات تنافسية، بالإضافة إلى وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية .

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية .

Abstract:

This study aims at highlighting the importance of foreign direct investment in enhancing and improving the competitiveness of the Algerian and Saudi economies, as well as evaluating them within some international competitiveness indicators, and studying the relationship between foreign direct investment flows and their competitive competitiveness during the period 2008-2018 . Using the Global Competitiveness Index issued annually by the World Economic Forum, the objective of the study was to determine the relationship between the impact of foreign direct investment on economic competitiveness in Algeria and Saudi Arabia through the analysis of each country. The result of the study was an attempt to highlight the role of FDI in creating competitive advantages, as well as a short- and long-term complementary relationship between FDI flows and competitiveness.

Key words: FDI. Competitiveness.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	I
♦ **الشكر**	IV
♦ **الملخص**	V
♦ **الفهرس**	VI
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	VIII
♦ **المقدّمـة العامـة**	أ- ز
♦ **الفصل الأوّل :الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية**	01
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر (مفاهيم ومرتكزات)	03
المطلب الأول : الدراسة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر	07
المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني : التنافسية (مفاهيم ومرتكزات)	15
المطلب الأول : الدراسة النظرية للتنافسية	15
المطلب الثاني : مؤشرات التنافسية	18
المطلب الثالث : مجالات وإستراتيجيات التنافسية	17
♦ **الفصل الثاني : الإستثمار الأجنبي والتنافسية (الجزائر ، السعودية) نظرة تحليلة**	30
المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية (نظرة عامة)	31
المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والسعودية	31
المطلب الثاني : إجمالي الواردات للجزائر والسعودية	33
المطلب الثالث : إجمالي الصادرات للجزائر والسعودية	34
المبحث الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية الإقتصادية للجزائر والسعودية	38
المطلب الأول : تطور أرصدة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية	38
المطلب الثاني : الجزائر والسعودية في تقارير التنافسية العالمية	42
المطلب الثالث : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية	48
♦ **الخـاتمـة العامـة**	51
♦ **قائمة المراجع**	55

قائمة

الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	انواع المؤسسات ومعايير قياسها .	19
2.1	مؤشرات الصحة والتعليم و معايير قياسها .	20
3.1	معايير قياس مؤشرات التعليم العالي والتدريب.	21
4.1	استراتيجيات التنافس .	26
1.2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و السعودية (مليون دولار) .	39
2.2	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية(مليون دولار) .	40
3.2	ترتيب وتقييم الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي .	43
4.2	ترتيب وتقييم السعودية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي.	46

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	دورة حياة المنتج الدولي .	11
1.2	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و السعودية 2014- 2018 (مليار دولار).	32
2.2	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2016 (مليون دولار) .	33
3.2	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للسعودية 2016 (مليون دولار).	33
4.2	اجمالي الصادرات للجزائر والسعودية خلال 2014 – 2018 .	34
5.2	مساهمة الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الكلية للسعودية 2014- 2018 % .	35
6.2	اجمالي الصادرات للجزائر والسعودية خلال 2014 – 2018 .	35
7.2	قيمة صادرات النفط للجزائر و السعودية 2014-2018 (مليون دولار) .	36
8.2	مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الإجمالية للسعودية 2014-2018 % .	37
9.2	تطور التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر والسعودية .	39
10.2	تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية .	40
11.2	الجزائر في إطار مؤشر التنافسية العالمي .	42
12.2	ترتيب وتقييم الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي .	44
13.2	السعودية في إطار مؤشر التنافسية العالمي .	45
14.2	ترتيب وتقييم السعودية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي .	47

المقدمة العامة

تمهيد:

لعل موضوع الإستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراء وجذبا خاصة في الظروف الراهنة وفي إطار عولمة إقتصادية واسعة الأبعاد، تسعى الكثير من البلدان إلى بناء قاعدة إقتصادية تنافسية تكسبها مكانة استراتيجية في السوق العالمية، و ذلك لجلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

ولقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته من خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الإستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فإن عليها ان تقاوم تأثيره المحتمل بعناية وواقعية.

إن المأثور التقليدي لتنافسية الإقتصاد قد نظر إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول نظرة حسنة، وهو منظور ناشئ مباشرة عن الإفتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة والتي تتمثل في التكنولوجيا ومهارة التسويق ،كما أن وجود الإستثمار الأجنبي يزيد من تنافسية اقتصاديات الدول المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

لذلك نجد أن صانعي السياسات الإقتصادية في الدول يولون أهمية بالغة للإستثمارات الأجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنافسية الإقتصادية بهذه الدول وهنا بعد أن ادت هذه الإستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنييع على حد السواء.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة التقنية او الإيجارية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للدول المضيفة، كما ان الحصول على التقنية من خلال الإستثمارات الاجنبية المباشرة يؤدي إلى إستفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية.

وبناءا على ذلك، أضحى من اولويات الدول تعزيز تنافسيتها وتهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية.

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

ما مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين تنافسية الإقتصاديات ؟

الأسئلة الفرعية :

و قد تم طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث :

- ما اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للإقتصاد ؟
- ما المقصود بالتنافسية ؟ وهل تحتل مكانة هامة بالنسبة للمستثمرين الدوليين ؟
- كيف تطورت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية ؟
- كيف يتم تقييم مستوى التنافسية على المستوى الدولي ؟

الفرضيات :

كإجابة أولية عن التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية :

- للإستثمار الأجنبي المباشر دور هام في تحسين أداء الإقتصاد.
- يساعد تحسين مستوى تنافسية البلد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة، وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.
- يقيم المنتدى الإقتصادي العالمي التنافسية من خلال قياس المتطلبات الأساسية للإقتصاد.

أهداف البحث :

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الإقتصاديون في أدبياتهم.
- تسليط الضوء على مفهوم التنافسية بكل جوانبها.
- محاولة ابراز الدور الذي يؤديه الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق التنافسية.
- محاولة التعرف على أهم التقارير الدولية و الإقليمية التي تقييم التنافسية.
- محاولة إبراز أهمية التنافسية الإقتصادية للبلاد ومساعدتها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

أهمية البحث :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في

- الدور الأساسي الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لإقتصاد الجزائر و السعودية.
- معرفة مامدى نجاح عملية تعزيز التنافسية الإقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري والسعودي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

مبررات اختيارينا لهذا الموضوع تعود أساسا إلى الأهمية التي تنبع من عدة اعتبارات أهمها :

- بما أن الجزائر تعتبر دولة نفطية ريعية وهي إحدى الدول المتجهة لتحسين تنافسيتها الاقتصادية وهذا أكثر الأسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع ؛

- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات.

- قابلية الموضوع للبحث.

- في حدود اطلاعنا فإن هناك قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية، وبنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي ستكون هذه المحاولة كجهد يضاف إلى المكتبة الجزائرية، ومرجعا لبعض البحوث المستقبلية في هذا الموضوع.

مبررات موضوعية :

يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر من أهم مواضيع الساعة و يتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.

الدراسات السابقة :

حدود البحث :

قصد معالجة الإشكالية المطروحة بشكل مركز ودقيق، قمنا بتحديد إطار الدراسة بوضع الحدود المكانية والزمانية.

- الحدود المكانية : قمنا بإجراء هذه الدراسة على كل من الجزائر والسعودية.

- الحدود الزمنية : تمتد فترة دراستنا لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وتحليل آثاره على التنافسية من سنة 2008 إلى 2018 مع الاكتفاء أحيانا بفترات أقل حسب الحاجة وحسب توفر البيانات.

الدراسات السابقة :

- **دراسة عراب فاطمة الزهراء،** قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة البشائر الإقتصادية، بشار، المجلد 4، العدد 2، 2018، يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبي و التنافسية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2016، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية وعكسية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الإقتصاد الجزائري كما توجد علاقة تكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية.

- **دراسة زياد محمد ابو ليلي و زكية أحمد مشعل**، (جوان2007) بعنوان " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقصادي في السعودية " والتي تهدف إلى قياس و تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي السعودي وهذا خلال الفترة (2000- 2016)، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والإستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الإستثمار الأجنبي.

- **دراسة ممدوح عوض الخطيب**، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، هدف البحث إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970- 2011 م. تم تقدير مؤشرات التنويع الاقتصادي اعتماداً على معامل هيرفندال هيرشمان. وقدر المعامل - انطلاقاً من توزيعات ستة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصاد ا رت، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين أ رس المال الثابت، وقوة العمل. وبينت النتائج القياسية الأثر الطردي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة. وبذلك فقد رافقت زيادة درجة التنويع في الاقتصاد السعودي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يترفق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية. وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق زيادة ملحوظة في درجة تنويع النشاطات الإنتاجية، إلا أن معدل التغير في تنويع الصادرات، والواردات، والإيرادات الحكومية ضعيف للغاية، وذلك مقابل نقصان في درجة تنويع إجمالي تكوين رأس المال وقوة العمل. وبناء على ذلك، فمزال تنويع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته خطط التنمية المتعاقبة هدفاً استراتيجيا، بعيد المنال، حيث مازالت الصادرات النفطية تشكل القسم الأعظم من الصادرات السلعية وما زالت الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من تكرار الحديث عن قطاعات اقتصادية واعدة كالزراعة والصناعة والسياحة، إلا أن هذه القطاعات لم تفلح حتى الآن في إحداث تغيرات ملحوظة تسهم في زيادة درجة تنويع الاقتصاد السعودي، مع الحفاظ على زخم النمو الذي يحققه القطاع النفطي.

- **دراسة بن عاشور رتيبة**، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفسير العوامل التي تشكل الجاذبية الإقليمية ومسألة إختيار توطين الإستثمارات الاجنبية المباشرة، ذلك أن قرار التوطين يأخذ في عين الإعتبار بيئة أعمال البلد المضيف وفي إطار تعزيز الجاذبية، فإن تحليل بيئة الإقتصاد

الكلي والمؤسساتي يتم ترجمتها في سياق دولي قادر على المناقشة هذا ما سنتناوله من خلال عرض المفاهيم النظرية وتحليل واقع عملية جاذبية الإقليم الجزائري للإستثمار الأجنبي المباشر.

- **دراسة بلقلة ابراهيم،** آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008، تهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلت الدراسة أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتنويعها على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

ركزت العديد من الدراسات السابقة على اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المحلية، كما ركز البعض الآخر على تأثير التنافسية على الإقتصاد المحلي او التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، وعليه فإن دراستنا تتقاطع في جوانب مختلفة مع كل الدراسات السابقة وتختلف عنها في التركيب على إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاديات (لجزائر والسعودية)، مع بعض الإختلافات في الحدود الزمانية.

- منهج البحث :

قصد دراسة الموضوع المطروح امامنا قمنا بإستخدام المنهج الوصفي قصد الإلمام بالإطار النظري للموضوع، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المدروسة.

هيكل البحث :

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة.

– في المقدمة : تناول البحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث. ....

– **في الفصل الأول** : حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية، من خلال تحديد مفهوم، مزيا، وأهداف، وأهمية، الإستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية.

– **في الفصل الثاني** : اعتمدنا النظرة التحليلية لأهمية الإستثمار الأجنبي في تعزيز تنافسية الإقتصاديات وكانت الجزائر والسعودية محل الدراسة، و قمنا بنظرة عامة على الاداء الاقتصادي للجزائر و السعودية، ثم تطرقنا الى اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية في البلدين.

صعوبات انجاز البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها

– عدم إلمامنا بموضوع الدراسة وإستغراق فترة للتمكن من الإحاطة بأهم جوانبه.

– قصر الفترة المخصصة لمذكرة الماستر وضغط الوقت خصوصا في آخر المدة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري

للإستثمار الأجنبي

المباشر و التنافسية

تمهيد:

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الإستثمار حقيقة يفرضها الواقع و للإستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة له مناخ إستثماري فقط، بل يجب القيام بنهضة إستثمارية وبناء سلوك إستثماري فعال لإتخاذ القرار الإستثماري المناسب وإختيار افضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، و كذلك بتطبيق إستراتيجيات جديدة للإستثمار الاجنبي بتحقيق قدرا من التدفقات، سواء كانت مالية، أو تكنولوجية، أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة .....الخ حيث ان موضوع الإستثمار الأجنبي والتنافسية هو موضوع طويل و متشعب وحتى نتناول دراسة هذا الموضوع يجب التطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لهاصلة بموضوع بحثنا هذا، ولإلقاء الضوء أكثر على الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية فإنه سيتم تناول في خضم هذا الفصل الإطار النظري العام للإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية، لذلك خصصنا مبحثين للإحاطة ببعض جوانب الإستثمار والتنافسية وفق التقسيم المنهجي التالي:

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: التنافسية .

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر (مفاهيم ومرتكزات)

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته و أهم نظرياته و آثاره .

المطلب الأول: الدراسة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: نشأة الإستثمار الأجنبي المباشر

ان الباحث في تاريخ الحضارت القديمة (كالحضارة المصرية الاغريقية و الاحضارة الاسلامية) في مراحلها المختلفة، يجد الاكثير من اوجه ومجالات النشاط التي تمت على مستوى الدولي اي خارج حدود الدولة .

فالاستثمار الاجنبي ليس وليد العصر الحالي، فشركة الهند الشرقية مثلا هي شركة عابرة للقوميات، وقد اجيز عقدها في لندن عام 1600 م ... ويعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الاجنبي الى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر[1].

كما ان الالماني فريدرك باير اقام مصنع عام 1865 في ولاية نيويورك، وتبعته بعد ذالك شركة سنجر الامريكية **بانشاء** اول مصنع تابع لها في جلاسجو (اسكتلندا) عام 1867 .

كما ان الفلسفة الاقتصادية التي سادت في القرن التاسع عشر اداعية للحرية الاقتصادية وتحييد دور الدولة في نشاط الاقتصادي، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الاموال دوليا .

وكانت الدول الاوربية هي المنشأ الرئسي للإستثمارات في تلك الحقبة وتاتي بريطانيا في مقدمته، ان معضم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، وان اتجاه قسم منه الى البنية الاساسية لم يكن منفصلا عن الاهتمام بالصادرات في المستعمارات وعموما كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة، وقد عملة السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة جاهدت عن نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من اسباب وعوامل النهوض من جديد واهمها العلم.[2]

---

[1] – مطاي علي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية، كلية العلوم التجارية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجيلالي بوعمامة بخميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 3 .

[2] - ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16/ 17 فيفري2014 ، ص7 .

وتزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في اوربا مما سهل عملية استغلال ونهب سبق ذكره حيث عملت الدول المستعمرة على اقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية و الاولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها وهو مانسميه حاليا بالاسثمار الاجنبي المباشر .

الفرع الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

اولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

تعاريف بعض الباحثيين الإقتصاديين

– الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، بإستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة او الجزئية، وبهدف تحقيق عائد [1].

– الإستثمار الأجنبي المباشر حصة ثابته للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد أخر[2].

– الاستثمار الاجنبي المباشر هو تملك المستثمر لجزء من الإستثمارات، او كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة او السيكرة الكاملة على الإدارة والتنظيم [3].

تعاريف بعض المؤسسات والهيئات العالمية

– ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى[4].

– وحسب تعريف الأونكتاد: فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة،غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[5].

[1] – دواح بلقاسم، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس)**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 3.

[2] – عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، اطروحة لنيل مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 8 .

[3] - عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص72.

[4] - فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص18 .

[5] - مرجع نفسه، ص 19 .

– تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الإستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الإستثمار الدولي، و في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في او امتلاك مشروع في دولة اخرى، على ان تكون نسبة الملكية في الأسهم، او قوى التصويتية 10% او أكثر [1].

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصيتين متلازمتين للإستثمار الاجنبي المباشر وهما:

– تدفق راس المال بين دولتين او أكثر أي انتقال رأس المال من دولة الى اخرى سوى كان هذا الرأس مال في شكل نقدي او في شكل عيني منقول و المتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الإنتاج .

– الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع او نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي والذي يشترط البعض ان لا يقلى عن 10% كحد أدنى وإلا صار الإستثمار الأجنبي غير مباشر .

ثانيا :اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة [2].

ويمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

– الإستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .

[1]– أمينة زكى شبانه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، 7-9 ابريل 2004، ص 2 .

[2] – عادل محمود رزق، **الإستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من المنظور الإداري والمحاسبي**، القاهرة، دار طيبة، 2004، ص3 .

– الإستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب إستثمارات جديدة وهكذا وهذا مايؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.

– الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدراية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج .

– الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل[1].

ثالثا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

أ. الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

ب. الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع[2].

[1] – عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 5، 2005، ص167.

[2] – عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

ج. الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي الباشر

اولا :التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات في ما يلي:

1 – المدرسة الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة استخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط .

يفترض الكلاسيك ان الستثمارات الاجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على شركات متعددت الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن الى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي [2]:

– ميل الشركات المتعددت الجنسيات الى تحويل اكبر ممكن من الارباح المتولدة من عملياتها الى الدولة الام بدلا من اعادة استثمارها في الدول المضيفة .

[1] - كمال المنوفي، هناء خير الدين، ليلى الخواجة وآخرون (2002) : **الإستثمارت الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد 1775 بتاريخ 13-01- 2002، ص3 .

[2] – صرمد كوكب الجميل، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العبية**، مجلة الإداري، العدد 88، الموصل، 2002، ص 46 .

– قيام الشركات متعددت الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلأم مستويتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة .

– وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة وستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية .

2 – نظرية عدم كمال الاسواق :

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية...الخ.
إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار و القيام بالعمليات الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة.

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج انه"في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع/الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق"[1].

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:

[1] - عبد الرحمان زكي ابراهيم ، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصري، مصر، 1981، ص 119 .

– عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية و نظيرتها بالدول المضيفة؛ تميز المهارات (الإدارية و الإنتاجية و التسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.

– تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.

– استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

– استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للاسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات الى اللجوء للاستثمار الاجنبي المباشر تتركز هذه النظرية على فكرة ان الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و امكانيات خاصة لاتتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة .

ومن تلك المميزات التنافسية انتاج شركة معينة لسلعة متميزة لايمكن للشركات المحلية او الشركات المنافسة الاخرى انتاجها بسبب فجوة المعلومات وحماية العلامة التجارية ومهرات التسويق .

وكان (هايمر) اول من وضح ان اهم عنصر لحدوث الاستثمار الاجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري .

وقد تطورت هذه النظرية ولكن ظل في سوق احتكاري ولم تراعى النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الامريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة فان الانتاج الخارجي هو افضل وسيلة للاستفادة من المزاية الاحتكارية للشركة [1].

ثانيا :التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

من اهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

[1] – مصطفى بابكر، **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** ،**برنامج** أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004 ،ص ص 11- 12.

1 – نظرية دورة حياة المنتج :

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها و التي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي.[1]

وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير و التحسين في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي.

ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه،ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة. عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى،حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل: الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة

[1] – أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص86 .

الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية أخرى مثل: تايوان، كوريا الجنوبية وهونج كونج...الخ

شكل رقم 1-1: دورة حياة المنتج الدولي

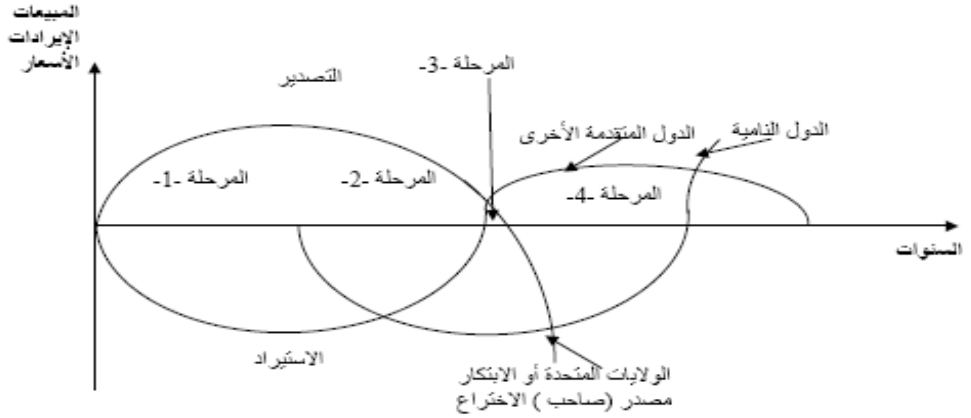

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 86 .

يوضح هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

2 – النظرية الانتقائية لجون دنينج في الانتاج الدولي :

لقد قام دنينج بالتقاط افكار من مجالات متعدده في ادبيات الاستثمار الاجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا اطلقة عليها النظرية الانتقائية.[1]

وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزاية الاحتكارية ونظرية الموقع وقد وضح انه يلزم ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي :

– تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المظيفة .

– افضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار اجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدمات البديلة لهده المزايا مثل التصدير او التراخيص .

– ان تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر مزاية مكانية افضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة مثل انخفاظ الاجور واتساع السوق وتوافر المواد الاولية .

[1]– عبد الرحمان زكي ابراهيم ، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص 123 – 124 .

"ويرى دنينج، انه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على ان الاستثمار الاجنبي الباشر، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث ان انتلاك الشركة لمزايا مثل التنكنولوجيا اذا مستغلت بطريقة مثلى، يمكن ان تعوض الشركات عن التكاليف الاضافية لاقامة تسهيلات انتاجية في الدول المضيفة ويمكن ان تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب ان تقترن ملكية الشركات متعددت الجنسيات لمزاية احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل :انخفاظ تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب ان تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار اجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا " .[1]

3 – نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و اوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية الى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الادوات الجزئية مثل القدات والاصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الادوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل النسبية للدولة وتؤكد على ان السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاخترعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدعل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسة التجارية .

كما برهن (كوجيما) على ان الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل لتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الميكل الصناعي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم بيه اليابان عن الذي تتيناه الدول الاخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في دول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الامريكية ماهي الا بديل للتجارة تعني هذه النظرية من البساطة الشديدة في اطارها او مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الاصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل[2].

[1]- اميرة حسب الله محمد ، **محددات الإستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية**، دار النشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2003، ص 35 .

[2] – فليح حسين خلف، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص 21 .

المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول: أثر الاسثمار الاجنبي المباشر على الدولة المصدرة

ان توجه التمويل الى الخارج له بلا شك اثر على الدول المصدرة للاستثمارات، سواءء تعلق الامر بميزان المدفوعات او الاثر التى تمس الفئة العاملة بالشركات، اهم هذه الاثار نلخصها في النقاط الموالية: [1]

1 – الاثر على التجارة: مما سبق استراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات يمكن استنتاج انه فى حالة الاستثمار الاجنبي فإن صادرات الدولة الأم ستنخفض تبعا، غير ان الواقع لاياكد هذا الاحلال ففي خضم ازدياد تدفق استثمارات المباشرة في الفترة 1980 الى بداية القرن الحالي لم يمنع من ارتفاع مستويات صادرات البلدان المستثمرة بوتيرة مشابهة للاستثمارات

2– اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة: يلاحظ اثرين يخص تحويل العمل استنادا الى زيادة الوردات الدول المضيفة، والثاني اثر خلق او خفض العمالة إثر انخفاض الصادرات

3– اثر الاستثمار الجنبي المباشر على الاراد الضربي: تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات على مستويات دنيا للضريبة والتى بطبيعة الحال تسمح لها بتحقيق اعلى الارباح، تتستطيع هذه الشركات من الاستفادة من الظرائب المنخفضة بطريقتين:

– اعادة توطين نشاطتها في الدول ذات التحفيزات الضريبة.

– يمكن للشريكات استعمال تقنيات محاسبية لتسجيل الاربح.

الفرع الثاني: أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة

معظم الدراسات ركزت على الاثر الذي تحدثه تدفقات الاستثمارات الاجنبية على اقتصاد الدول المضيفة، وقد انقسمة بين من يصفها بالايجابية ومن يؤيد العكس.

1– أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا: ان المعرفة او الابتكار او التكنلوجيا من اكثر عوامل الانتاج تكلفة كما ان ليست متوفرة لدى الجميع في الاسواق التنافسية، تسيطر على معظم هذه التكنولوجيا اليوم الشركات المتعددة الجنسيات (ماعد التكنلوجيا العسكرية) التى ومن خلال تبني استراتجياتعالمية

[1] – بن حمو فايزة، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، اطرحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 26 .

استطاعة الرفع من معدل ارباح مشاريعها باستغلال الجو الاستثماري للدول المضيفة التى ترى من جهتها هذه الاستثمارات كحل امام حاجتها المتنامية للتكنولوجيا. [1]

لنقل تكنولوجيا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات طابعين:

- طابع خاص بنوع التكنولجيا المنقولة .
- مدى توفرها وتكلفتها بنسبة للمستهلك .

2 – اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة: يرى كل من Venablesو Markusen (1999) اثــرين: الاثر الاول هو الروابط الناتجة مع منتجي السلع الوسيطية، واثر المنافسة، حيث ان استثمار الشركات المتعددة الجنسيات له اثر مباشر وهو زيادة درجة المنافسة للقطاع المحلي في اطار استراتجيات الولوج لهذا السوق والاستحواذ على اكبر حصة فيه، قد تصل الى الازاحة الكاملة للشركات الوطنية، وبتالي اثر سلبي على العمالة، ويكون الاثر اكثر حدة في حال كان نشاط فروع الشركات الاجنبية اقل كثافة لليد العاملة من تلك الوطنية .

غير ان دخول هذه الشركات الى السوق المحلية يترافق مع زيادة في الطلب على السلع الوسيطية المنتجة من قبل مؤسسة وطنية، اذ وفي حالة كانت تعتمد هذه الاخيرة على اقتصاديات السلم فان انتاجها سوف يرتفع تبعا لارتفاع طلب الشركات المصنعة لسلع النهائية، وسيؤدي ذلك في نهاية الى انخفاظ اسعارها

3 – **اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات:** يوضح ميزان المدفوعات جميع التعملات بين الدولة و باقي العالم فمن جهة بين مصدر العرض و الطلب عملة الدولة ومن جهة اخرى يعطي فكرة عن حجم العلاقة الخارجية في الاقتصاد الوطني وينقسم ميزان المدفوعات الى قسمين رئسيين:

الميزان التجاري والذي يوضح مجموع التبدلات اي الصدرات والواردات للدولة وميزان رؤوس الاموال اي الاستثمارات الواردة والخارجة من الدولة، يتبين اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة بتاثير على مراكز الاربعة الهامة لذالك الميزان اي المتعلق بالمبادلات التجارية المادية او غير مادية. [2]

التحويلات الناجمة عن نشاط هذه الشركات من شأنه خلق اثر اجابي على ميزان المدفاعات فقد يتغير تاثير الاستثمار على الميزان التجاري بحكم ما ان كان هذا الاستثمار موجها للتصدير او معوضا للاسترداد، ففي حالة ما ان كان الاستثمار موجها لتعويض الواردات فان قيمة واردات الدولة ستنخفض من جهة لكن يجب النظر اليها

[1] – عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2007، ص 18.

[2] - بن حمو فايزة، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص 27 .

ايضا الى ماسينجم عن الانتاج من زيادة في واردات المواد الاولية ومستلزمات الانتاج لصادرات ففي دراسة على الدول التي تمثل فيها هذا النوع من الاستثمارات اساسا في الاقتصاد (سنغافورا، الفلبين، ماليزيا، تونس، البرازيل، كوريا الجنوبية) ان صادراتها قد تضاعفت خمس مرات بين 1960 و 1973 .

المبحث الثاني: التنافسية (مفاهيم ومرتكزات)

نتيجة للتقلبات الكبرة و للتحولات السريعة التى عرفها محيط المؤسسة في العشريتين الاخيرتين وخاصة منها المصاحبة لظاهرتي العولمة والشمولية و مارافقهما من موجة تحرر للتجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية ورؤوس الاموال و اليد العاملة والمعلومات بكل ابعادها، ادت الى تزايد شدة المنافسة واتسعت مجالاتها، وتحولة المنافسة نفسها الى تنافس كما تحولت قاعدة البقاء من (البقاء للاصلح) الى (البقاء للاسرع) بل اصبح البقاء للاطول نفسا (Le blus DURABLE) حيث تسعى كل مؤسسة للبحث عن مواجهة هذه التحديات بتاثيراتها المباشرة وغير المباشرة وذلك ببناء واكتساب ميزة تنافسية تمكنها لمواجهة منافسيها ولهذا سنتول في هذا المبحث مصطلح التنافسية بالتطرق للنقاط التالية:

- تعريف التنافسية وانوعها
- مؤشرات قياس التنافسية
- مجالات واستراتجيات التنافسية

المطلب الاول: الدراسة النظرية للتنافسية

الفرع الاول: النشأة التاريخية للتنافسية

ترتكز نشأة التنافسية على عدة عوامل اهمها: [1]

– السياسات اللبيرالية المتشددة: ولدت الدعوة العالمية الاقتصادية الليبرالية المتشددة وما تضمنتها من تعظيم لمقدرة السوق والقطاع الخاص في تحسين المستوى الكلي للاقتصاد وتقليل لسياسات العامة التى دعت اليها رئيسة الوزراء البريطانية (مارجريت تاتشر) ورئيس الامريكي (ريغان) ردود افعال تجسدت في ظهور فكرة التنافسية، من خلال ارساء قاعدة تقييم الاداء الاقتصادي للدولة ودعم ميزاته ومعالجة اوجه القصور فيه

– القلق من استنزاف الموارد الطبيعية العالمية: ان استمرار النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال سبعينيات القرن الماضي ولد حسب بعض المتتبعين وردود افعال حول تاثير المتزايد على البيئة، من استنزاف للموار واخلال

[1] – عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005–2014**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص 31 .

بالتوازنات البيئية، من خلال الدعوة للحد من هذا الاستنزاف للموارد، الا ان هذه الدعواة لم تلقى استجابة من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك بقية النمو الاقتصادي وما يتضمنه من موضوع التنافسية في اعلى سلم الاولويات الاقتصادية لدول .

– التراجع الكبير لميزان التجاري الامريكي: ادى القلق في اواسط الاقتصاديين الامريكيين الناجم عن التراجع الكبير في الميزان التجاري الامريكي في بداية الثمانينيات من القرن الماضى الى ظهور ما يعرف بالتنافسية الوطنية، وهذا بغية الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الامريكية في قمة الهرم الاقتصادي .

الفرع الثاني :ماهية التنافسية

اولا: مفهومها

لم يتفق الباحثون على مفهوم محدد وواضح على مستطلح التنافسية، اذ انه يختلف حسب طبيعة التحليل الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي او الكلي، اي ان مفهوم التنافسية على مستوى الشركة او المؤسسة يختلف على مفهومها على مستوى الدولة او القطاع الاقتصادي، كما يختلف مفهوم التنافسية حسب الفترات التاريخية وهو يتميز بالدناميكية .

فهناك من يعرف التنافسية على مستوى الدولة ومن امثلة هذه التعاريف:[1]

– تنافسية الدولة هي القدرة على انتاج منتجات وخدمات في ظل المنافسة الدولية، في حين يتسع المواطنون بمستوى معيشة متنام ومستديم على حد سواء .

– تنافسية الدولة في الدرجة التى يمكن وفقها في شروط سوق حرة وعادلة في انتاج السله والخدمات التي تواجه اذواق الاسواق الدولية، في الوقت التي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقة لشعبها و توسع فيها على المدى الطويل.

هناك من يعرف التنافسية على مستوى فرع النشاظ (القطاع) وينظر اليها على انها مقارنة مع فرع نشاط مماثل لاقليم او بلد اخر ومن امثلة هذه التعاريف ما يلي: [2]

– تنافسية فرع النشاط :هي قدرة المؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الاسواق الدولية، دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية وبتالي تميز تلك الدول في هذه الصناعة .

[1] – آمال عياري ورجب نصيب، **الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية**، الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30 اكتوبر 2002، ص 13 .

[2] – عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005–2014**، مرجع سابق، ص 33 .

– وهذا يرى البعض انه حتى يكون فرع النشاط تنافسيا لابد ان تكون الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج له متساوية او اعلى منها في فرع النشاط المماثل في البلد او الاقليم المنافس[1].

وهناك ايضا مايعرف التنافسية على مسوى المؤسسة كما يلي:

– تنافسية المؤسسة: هي قدرتها على تزويد المستهلك بسلع وخدمات بشكل افضل مقارنة بالمنافسين الاخرين في السوق العالمية، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة.

– تنافسية المؤسسة: هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها لمجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة اما على الدخول او الحماية او التطور في المجال التنافسي المتكون من مجموعة القوى التي تنشأ عن المحيط والتي من المحتمل ان تواجه اهدافها، مشاريعيها، عمليتها.

من مجمل من ما سبق ذكره نستنتج ان التنافسية هي القدرة على تصريف السلع والخدمات في الاسواق العالمية، كما تشكل عنصرا رئسيا في اي اطار تحليلي لاعداد وتشخيص المكان والمكانة التنافسية للمؤسسة[2].

ثانيا :أنواع التنافسية

تصنف التنافسية إلى صنفين:

1– التنافسية بحسب الموضوع: و تتضمن نوعين:[3]

أ– تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف و كثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، و بعد ذلك أمراً غير صحيحاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة و خدمات ما بعد البيع.

ب– تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، الأعباء الإجمالية.

[1] - – عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005–2014**، مرجع سابق، ص 34 .

[2] - ميشيل تورادو، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 50 .

[3] – طلعت اسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2002 ، ص 73 .

2- التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية اللحظية و القدرة التنافسية:

أ- التنافسية اللحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاءل بأن هذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب- القدرة التنافسية: يبين استطلاع الرأي أن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة معايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، و يبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، و لكنه لا يكفي بمفرده.

و على خلاف التنافسية اللحظية، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، و بنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال. [1]

-**ثالثا: عوامل التنافسية:** هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة و هي:

1- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما و العكس بالعكس صحيح.

2- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، و العكس صحيح.

3- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق و تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها و عرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة و العكس صحيح. [2]

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية

يتكون مؤشر التنافسية العالمي GCI من ثلاث مجموعات من المعايير three stets of standars لقياس كفاءة الإقتصاد تشمل 114مؤشرا او معيارا فرعيا :

[1] - صالح العصفور، **سياسات التنافسية**، دورية جسر التنمية، العدد 115، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 9.

[2] - بلقاسم العباس، **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول**، دورية جسر التنمية، العدد 75، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 4. .

اولا: معاييير قياس المتطلبات الأساسية للإقتصاد

و هي في الحقيقة مجموعة من العوامل الأساسية المطلوبة كأعمدة لا يمكن لأي إقتصاد ان يعمل بدونها لأنها تصف العوامل الآساسية لحالة الإقتصادوتشتمل على اربع محاور يتم قياسها عن طريق 45 معيار تغطي كافة جوانب الإقتصاد وهذه المحاور هي :[1]

1- المؤسسات: وهي اول مجموعة من المعايير داخل المتطلبات الأساسية وتقسم الى مؤسسات عامة و خاصة ويتم تقسييم المؤسسات العامة إلى خمس مجموعات يتم قياسها ب 16 معيار، و المؤسسات الخاصة يتم قياسها ب 5 معايير:

جدول رقم 1-1: يوضح انواع المؤسسات ومعايير قياسها

مؤسسات عامة		مؤسسات خاصة	
إسم المؤشر	عدد معايير قياسه	إسم المؤشر	عدد معايير قياسه
حقوق الملكية	- التملك - الملكية الفكرية	اخلاقيات العمل المؤسسية	تطبيق المبادئ الاخلاقية بالعمل
الأخلاقيات والفساد	- الثقة العامة - الرشوة - تحويل الأموال		
التأثيرات الغير واجبة	- استقلال القضاء - المحسوبية في القرارات		
أداء القطاع العام	- مدى الاسراف الحكومي -عبىء الروتين - الشفافية	المسائلة و المحاسبة	- قوة المعايير - تقارير المراجعة المطبقة - كفاءة مجلس الغدارة - حماية الأقلية - حماية المستثمر
الأمن	- التكلفة التجارية للجريمة - حجم الجريمة المنظمة - الثقة في خدمات الشرطة		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا عل التعريف .

وبالنظر لتلك المعايير التي تغطي الجانب المؤسسي بالإقتصاد، وبتفكير عميق متزن وبطرح تساؤل مشروع عن ماهية المعايير التي يمكن إضافتها لتلك المعايير ؟

[1] - طارق الحاج، **تحليل الإقتصاد الجزئي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1997، ص ص 327- 328 .

فإلاجابة الواضحة و الصريحة لهذا التساؤل ان تلك المعايير شاملة لكل الجوانب المؤسسية لانها تغطي المفاصل الرئيسية للإقتصاد من حقوق ملكية وأخلاقيات العمل و أدآء قطاع الأعمال العام و الأمن

2- البنية التحتية :

وتنقسم إلى بنية النقل التحتية و بنية التليفونات والكهرباء، وتشمل البنية التحتية عدة معايير وهي الجودة الكلية للبنية التحتية بالدولة، وجودة الطرق، وجودة السكك الحديدية، و جودة النقل الجوي .

اما بنية الكهرباء و التلفونات فيتم قياسها بثلاث معايير وهي: جودة الإمداد بالخدمة الكهربائية، و عدد المشتركين بخدمة المحمول، وأخيرا عدد خطوط التلفونات الثابته .

المواصلات والغتصالات و الكهرباء و الطرق وهي معايير شاملة و موضوعية ويمكن الإضافة اليها شبكات المياه و الصرف .

3- الصحة و التعليم الإبتدائي:

ويتم قياسه بعشرة معايير منها 08 للصحة، و 02 للتعليم وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 1-2: يوضح مؤشرات الصحة والتعليم و معايير قياسها

الصحة والتعليم الإبتدائي			
اسم المؤشر	معايير قياسه	إسم المؤشر	معايير قياسه
الصحة	التأثير الإقتصادي للملاريا	التعليم الإبتدائي	جودة التعليم
	حساسية الصدر		نسبة الإلتحاق بالتعليم
	مرض الإيدز		
	نسبة المواليد		
	العمر المتوقع		
	مدى انتشار مرض الايدز		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على التعريف

4- البنية الكلية للإقتصاد:

ويتم قياسها بمعايير 05 و تشمل رصيد الموازنة الحكومية، وإجمالي الدخل القومي، و التضخم و الدين الحكومي، و أخيرا الترتيب الإنتمائي للدولة .[1]

[1] - طارق الحاج، **تحليل الإقتصاد الجزئي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 329 .

وقد يرى البعض إضافة رصيد الميزان التجاري و حتى نزيد من الشمولية والموضوعية لذلك المحور، فرصيد الميزان التجاري يشمل الفرق بين الصادرات و الواردات فهو يؤشر لقوة ومتانة الإقتصاد الصادرات عالية القيمة المضافة، وقد يكون السبب في هذه الإضافة هو ان نتيجة الميزان التجاري يشملها الترتيب الإنتمائي العام للدولة.

ثانيا: مؤشرات تحسين الكفاءة

وتشمل سته (06) معايير وهي :

1- التعليم العالي و التدريب :

وينقسم إلى ثلاث محاور فرعية نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم 1-3: يوضح معايير قياس مؤشرات التعليم العالي والتدريب

التعليم العالي والتدريب					
اسم المؤشر	معايير قياسه	اسم المؤشر	معايير قياسه	اسم المؤشر	معايير قياسه
حجم التعليم	- نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي - نسبة التعليم الفني المتخصص	جودة التعليم	- جودة النظام - جودة التدريس - جودة كليات الإدارة - خدمة النت	التدريب اثناء العمل	- مدى توفر خدمة - التدريب اثناء العمل للعاملين

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على التعاريف

2- كفاءة سوق السلع:

وينقسم الى محورين فرعيين

أ- المنافسة المحلية ويتم قياسها بثمانية معايير: حدة المنافسة الداخلية، مدى الهيمنة على السوق، كفاءة سياسات منع الاحتكار، تأثير الضرائب، معدل الضريبة، تكاليف السياسة الزراعية، عدد الاجراءات اللازمة بدء المشروع، الوقت لالزم لبدء المشروع .

ب – المنافسة الخارجية ويتم قياسها بستة (06)معايير وهي: معوقات التجارة، التعريفة الجمركية، مدى انتشار الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير بيئة الأعمال، الناتج الإجمالي .[1]

3- كفاءة سوق العمل:

وينقسم إلى فرعين هما

[1] - طارق الحاج، **تحليل الإقتصاد الجزئي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 330 .

أ – درجة مرونة السوق ويتم قياسها ب خمس (05) معايير: علاقة التعاون بين العاملين، المرونة في تحديد الاجر، وممارسة التعيين، حجم التكاليف الغير ضرورية، تأثير الضرائب .

ب – استخدام المميزين بكفاءة وتاس كذلك بخمس (05) معايير: علاقة الاجر بالانتاجية، مدى الاعتماد على الادارة، القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات، القدرة على جذب الكفاءات مساهمة المرأة في قوة العمل .

4– مدى تطور السوق المالي :

وينقسم الى محورين فرعيين هما الكفاءة السوقية، و الثقة و المصداقية

أ– كفاءة السوق وتقاس بخمس (05) معايير مدى ملائمة الخدمات المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، التمويل بإصدار اسهم محلية، سهولة الوصول إلى الاسهم البنكية، توفر التمويل المشترك .

ب– الثقة بالسوق يتم قياسها بثلاث (03) معايير وهي: سلامة النظام البنكي، القواعد المنظمة لبورصة الاوراق المالية، مؤشر الحقوق القانونية .

5– مدى الجاهزية التكنولوجية:

ويتم قياسها بتسعة (09) معايير وتشمل: مدى توفر التكنولوجيا الحديثة بالسوق، مدى استخدام الشركات للتكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي الخارجي و علاقته بنقل التكنولجيا، نسسبة استخدام النت، عدد المشتركين بخدمة النت، سرعة النت، عدد المشتركين في خدمة المحمول، عدد الخطوط الثابته .

6– حجم السوق:

وينقسم إلى محورين محلي ويتم قياسه بحجم السوق المحلي أي عدد السكان، واجنبي ويتم قياسه بحجم السوق.

ثالثا: مؤشرات عوامل الإبتكار والتطور

وينقسم إلى فرعين: مدى تمدين آداء الأعمال، البحوث والتطوير .

1– مدى تمدين أداء الأعمال:

ويتم قياسه بعشرة معايير وهي: وتشمل جودة المورد المحلي، و عددهم، مدى التطور في تلك الصناعة، طبيعة الميزة التنافسية، مدى اتساع سلسلة التوزيع، مدو التحكم في التوزيع الدولي، مدى تطور عملية الانتاج والتسويق، الرغبة في تفويض السلطة .

2– البحوث والتطوير:

ويتم قياسه عن طريق ثمانية معايير وهي: طاقة الابتكار، جودة المعاهد البحثية، انفاق الشركة على البحوث والتطوير، مدو التعاون بين الصناعة و الجامعات في البحوث، حجم مشريات الحكومة من المنتجات المتطورة، مدى توفر العلماء و المهندسين، عدد الاختراعات المسجلة. [1]

[1] - طارق الحاج، **تحليل الإقتصاد الجزئي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 331 .

المطلب الثالث: مجالات واستراتيجيات التنافسية

الفرع الأول: مجالات التنافسية:

حتى تتمكن المؤسسة من احتلال الصدارة في السوق المحلية أو العالمية، فقد لجأت إلى التنافس ضمن مجالات عديدة تتكامل وتتداخل فيما بينها، ومن أهم مجالات التنافس مايلي :[1]

1- التنافس بالوقت:

حيث يجري التنافس بين المؤسسات على اختصار الوقت في كل العمليات خاصة تلك المرتبطة بالـدورة: (إمداد، تموين، إنتاج، تسويق)، وإختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم منتوج جديد، أي تقليص دورة حياة المنتوج، وعلى هذا الاساس اصبح الوقت موردا من موارد المؤسسة، وعاملا مهما، وأخذ بعدا استراتيجيا مثل ما هو معمول في نظام (JUST A TEMPS)، ولذا فقد اصبحت المؤسسات تركز على ما يسمى تسيير الوقت الاستراتيجي الذي يعتبر الوقت كعامل نجاح و مورد للاستراتيجية الصناعية للمؤسسة، ويرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

- **الوقت الاستراتيجي**: وهو الوقت المستغرق لإتخاذ القرارات الاستراتيجية، الذي تسعى المؤسسات لتقليصه بطريقة عقلانية من اجل التكيف والتأقلم مع المتغيرات السريعة للمحيط، ويتم ذلك بالإعتماد على حجم كبير من المعلومات، والتقييم السريع للحلول الممكنة و إتخاذ القرار في اسرع وقت مع الاستعانة بالنصائح و الارشادات في ذلك، والحرص على ان تكون هذه القرارات الإستراتيجية متلائمة ومتوافقة مع القرارات والمخططات الاخرى.

- **وقت التجديد**: ففي ظل التنافسية السائدة لجأت المؤسسات الى تسريع حركة التجيدي الابتكار، أي تقليص وقت التجديد الإبتكار، رغبة منها في تحقيق ميزة تنافسية في السوق، ويتحقق ذلك عن طريق التخطيط والتحكم

[1] – عصام الدين مصطفى، **الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج**، منهج المخزون الصفري، مجلة الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1990، ص3.

الجيد في عملية تصميم وتطوير وطرح منتوجات جديدة في السوق، والتجديد الدائم لها، أي تقليص دورة حياة المنتوج التي تعتبر عن :(دورة حياة وميلاد و موت المنتوج التي تترجم على شكل مراحل متتابعة تتمثل في الإنطلاق، النمو، النضج، التدهور) .

2- التنافس بالجودة:

ما من شك فإن الجودة تعد اهم سلاح تنافسي للمؤسسة، وشرط أساسي لقبول أي منتوج بشكل عام سواء بالسوق المحلية، او العالمية، ومصدر لتميز المؤسسة، وإرتفاع قدرتها التنافسية كما سنرى لاحقا، ويتطلب التنافس بالجودة عدة مقومات أهمها:

- حاجات المستهلك هي اساس تصميم المنتجات .
- جعل المستهلك أهم أولويات الإدارة العليا .
- تنمية وتطوير ثقافة الجودة في المؤسسة .
- تطوير علاقة المؤسسة مع الموردين .
- إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال .

3- التنافس بالتكلفة:

وتعرف تنافسية التكاليف بأنها: (قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف الوحدوية لانتاجها بنسبة اقل من المؤسسات المنافسة الاخرى)، حيث أنها لا يمكن إعداد سياسة سعرية لمنتجات المؤسسة دون التحكم المستمر في التكاليف، بغرض ترشيدها والسيطرة على مستويات الإنفاق، لأن ذاك سيساهم في تخفيض سعر تكلفة المنتوج و بالتالي حرية إختيار الأسعار المناسبة، ومن ثم زيادة هامش الأرباح مقارنة بالمنافسين .[1]

[1] - عصام الدين مصطفى، **الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج**، مرجع سابق ص 4 .

4- التنافس التكنواوجي:

بهدف بناء مركز تنافسي تتنافس مؤسسات القطاع الواحد حول الحصول على أحدث تكنولوجيا الانتاج التي تسمح بتحسين وتطوير المنتجات القديمة او طرح منتجات جديدة، وللحصول على مزايا تنافسية قائمة على أساس التكلفة الأقل، وتقديم منتجات متميزة من خلال البحوث و الإبتكارات الحديثة، والمعارف العلمية وبراءة الإختراع، حيث تشكل هذه الاخيرة بعدا تنافسيا و حاجزا يمنع دخول المؤسسات الجديدة كقوة تنافسية محتملة و من أجل ذلك فالمؤسسات اليوم تعمل وبشكل مستمر على تتبع التطور التقني التكنولوجي الذي لا يؤثر على مكانتها ومركزها التنافسي فحسب بل على السلوك المستقبلي لزبائنها وموردیها و منافسيها .[1]

الفرع الثاني: استراتيجيات التنافسية

تعتبر الاستراتيجيات التنافسية الاساس و الفلسفة التي تستمد المؤسسة منها اهدافها وتحقق في ضوئها الأداء الافضل، إذ انها تعبر عن الإطار الذي يحدد اهداف المؤسسة في مجال تحديد الأسعار و التكاليف .[2]

اولا: استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف

لقد قام M.PORTER بإقتراح ثلاث انواع من الاستراتيجيات انطلاقا من ميزات تنافسية تتمتع بها المؤسسة حيث قام بإعدادها مصفوفة ذات بعدين يتمثلان في مصادر الميزة التنافسية من جهة، و المجال التنافسي من جهة أخرى كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] - عصام الدين مصطفى، **الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج**، مرجع سابق ص 5 .

[2] - عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005-2014**، مرجع سابق، ص 54 .

الجدول رقم 1-4:

الميزة التنافسية / قطاع التنافس	التكلفة المنخفضة	التميز
قطاع واسع	استراتيجية السيطرة على اساس التكاليف	استراتيجية التمييز
قطاع ضيق	استراتيجية التركيز	

Source: C.Marmuse، politique generale، langage، intelligence، modeles et choix strategique، 2 Edition، 1996، p382.

من الجدول يتضح لنا ان استراتيجية السيطرة عل اساس التكاليف هي من بين اهم الإستراتيجيات التنافسية التي اقترحها M.PROTER و سنحاول في مايلي التعريف اكثر بهذه الاستراتيجية: [1]

- تعرف استراتيجية السيطرة الشاملة على اساس التكاليف بأنها (قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف بالنسبة للمنافسين الاخرين، دون ان يكون ذلك على حساب مستوى الجودة والخدمات المرافقة للمنتوج .

ويتوقف تنفيذ هذه الاستراتيجية على المتطلبات التالية:

- الدخول بإستثمارات رأس مالية كبيرة
- الإعتماد على المهارات والخبرات الهندسية للعمليات في رفع إنتاجية المؤسسة .
- المراقبة والإشراف المحكم والدقيق على التكاليف الثابته و المتغيرة .

الرقابة الفعالة على العمالة

- القدرة على تحمل الخسائر .

[1] - عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005-2014**، مرجع سابق، ص 55 .

ثانيا: استراتيجية التمييز

تعرف استراتيجية التمييز على انها: (قدرة المؤسسة على انتاج سلع و خدمات ذات قيمة أكبر من سلع وخدمات المنافسين الآخرين وتحقيق التمييز بخصائص ومواصفات معينة للمنتوج مثل الجودة، التصميم، شبكة البيع، صورة العلامة ..... إلخ، يتم تقديرها من طرف لزبائن و المستهلكين ويساعد هذا التميز على جذب اكبر عدد ممكن من الزبائن و المستهلكين، وكسب ثقتهم ووفائهم) .[1]

كما ان نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على مجموعة من العوامل تصنف إلى:[2]

1- عوامل داخلية: نذكر منها :

- الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات البشرية، وتشجيعها على الإبداع، والإستغلال الجيد لقدراتها ومهاراتها.
- دعم جهود البحث و التطوير لتحسين جودة المنتوج، و تنويع استخداماته
- إختيار المواد الأولية و التكنولوجية والبشرية الكفؤة

2- عوامل خارجية: و نذكر منها ما يلي :

- مدى تنوع استخدامات المنتوج، و توافقها مع رغبات المستهلكين .
- مدى قلة المؤسسات المنافسة المنتهجة لنفس الإستراتيجية .
- إمتلاك قدرات بحث وتطوير قوية .
- اتصال فعال بين قنوات التوزيع .

[1] - عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005-2014**، مرجع سابق، ص 56 .

[2] - فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، ط1 ، 2000، ص 243 .

ثالثا: استراتيجية التركيز

تعرف استراتيجية التركيز بانها: (تركيز المؤسسة على جزء معين من السوق و التوجه إلى فئة محددة من المستهليكين او الزبائن، او لقسم خط انتاج معيين، او سوق جغرافية محدودة بهدف تقديم خدمة لهم احسن من المنافسين) .

ولكن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على: توافر زبائن ومستهلكين في فئات وقطاعات السوق المستهدفة لهم احتياجات غير عادية، تتطلب اجهزة انتاج وفروع تختلف عن مثيلاتها في المؤسسات الأخرى في نفس الصناعة .

إن اعتماد استراتيجية التركيز يصطدم هو الآخر بمجموعة من المخاطر و الصعوبات نذكر منها :[1]

- إتساع المجالات التي قد تتميز بها المؤسسة عن منافسيها، مما يجعل تنفيذ الهدف الاستراتيجي المحدد امرا صعبا .

- تضارب بين الرغبة في تخفيض اسعار المنتجات، وتلبية رغبات فئة محددة من الزبائن و المستهليكين لان ذلك يؤثر سلبا على ارباحها .

- تحديد نوع السوق الذي تتواجد بها المؤسسة، ومجال الإنتاج الخاص بها من سلع و خدمات وأفكار، و حجمها، ومعدل النمو المنتظر، ومتطلبات النجاح في المستقبل .

[1] - كمال رزيق ومسدور فارس، **مفهوم التنافسية**، الملتقى الدولى الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 30- 29 اكتوبر 2002، ص105.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية والمفاهيم الآساسية للإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية وما يرتبط بهما من مسائل ومفاهيم .

وقد استخلصنا في المبحث الأول ان للإستثمارات الأجنبية اهمية حيث تعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقيق المعيشة والرفاهية الإجتماعية ومن خلال هذه الاهمية يمكن اعتبار الإستثمار كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الإقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها وقد تبين لنا ان يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الإستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الإقتصاديين، في مختلف الدول سواء المتقدمة او النامية منها بإعتباره وسيلة لإكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحقيق النمو الإقتصادي وبلوغ اهداف التنمية .

أما فيما يخص المبحث الثاني فإن موضوع التنافسية لا يزال محل نقاش وجدل بين الإقتصاديين و المفكرين، لأنه موضوع ديناميكي يتغير مفهومه حسب الحقب الإقتصادية وحسب مستويات التحليل كما انه يرتبط بعدة مفاهيم اقتصادية اخرى، ان الإختلاف الجوهري بين الإقتصاديين حول التنافسي يكمن في مستوى التحليل اذ ان هناك اتفاق حول هذا المفمهوم على مستوى الشركة او القطاع في حين بقي الجدل قائما على مستوى الإقتصاد ككل او الدولة .

الفصل الثاني

الإستثمار الأجنبي والتنافسية (الجزائر، السعودية) نظرة تحليلية

تمهيد

بادرت كل من الجزائر والسعودية باتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين، بهدف توفير بيئة الأعمال الملائمة لجذب الاستثمارات والاستفادة منها عن طريق كسب خبرات، ومصادر تمويل والرفع من الكفاءة الإنتاجية، بغية تأهيل مؤسساتها للوصول إلى منتجات تنافسية تغزو بها الأسواق الدولية وتحسن بها القدرة التصديرية للبلاد، فقامت بتقديم العديد من الضمانات والحوافز، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات ودعمتها بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على جلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية. ولقد أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الإستثمار يعود بالفائدة على الدول المضيفة، فإن عليها أن تقوم تأثيره المحتمل بعناية وواقعية. إن المأثور التقليدي لإقتصاد التنمية قد نظر باستمرار إلى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية نظرة حسنة، وهو منظور ناشئ مباشرة عن الافتراضات الكلاسيكية الحديثة السائدة عن عمل السوق، إذ أن المستثمرين الأجانب يقومون بجلب موارد جديدة نادرة والتي تتمثل في التكنولوجيا وحتى الإدارة ومهارة التسويق، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد المنافسة في الدولة المضيفة، وبذلك تحسين الكفاءة وزيادة فرص العمل.

وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة للآداء الإقتصادي للجزائر والسعودية

المبحث الثاني: اهمية الإستثمار الاجنبي في تعزيز التنافسية الاقتصادية في الجزائر والسعودية

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية: نظرة عامة.

يعتبر الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار من اهم مؤشرات التي يمكن من خلالها قياس تنافسية البلاد وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة بعض مؤشرات التنافسية للجزائر والسعودية

وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب، حيث سنتطرق في المبحث الأول لدراسة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، والثاني اجمالي الصادرارت، والثالث اجمالي الواردات.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والسعودية.

يظهر من خلال الشكل رقم 01 الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والسعودية 2014- 2018، حيث يظهر مستو الانخفاض بنسبة 27.09 % و14.53% خلال سنة 2016، بمقارنة سنة 2014.

الشكل رقم 2-1: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والسعودية 2014- 2018 (مليار دولار)

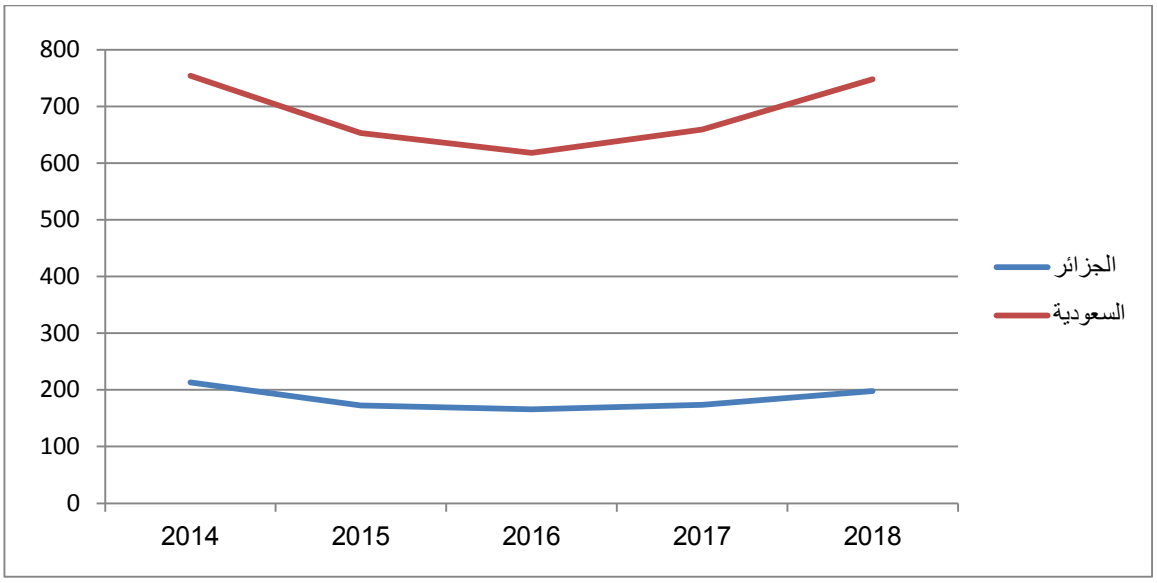

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، 2017.

- **الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي للجزائر والسعودية.**

يوضح الشكل رقم 02 و03 التوزيع للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات سنة 2016 لكل من الجزائر والسعودية، حيث تؤكد على الاعتماد السلبي للدولتين على قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة كبيرة جد.

الشكل رقم 2-2: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2016 (مليون دولار)

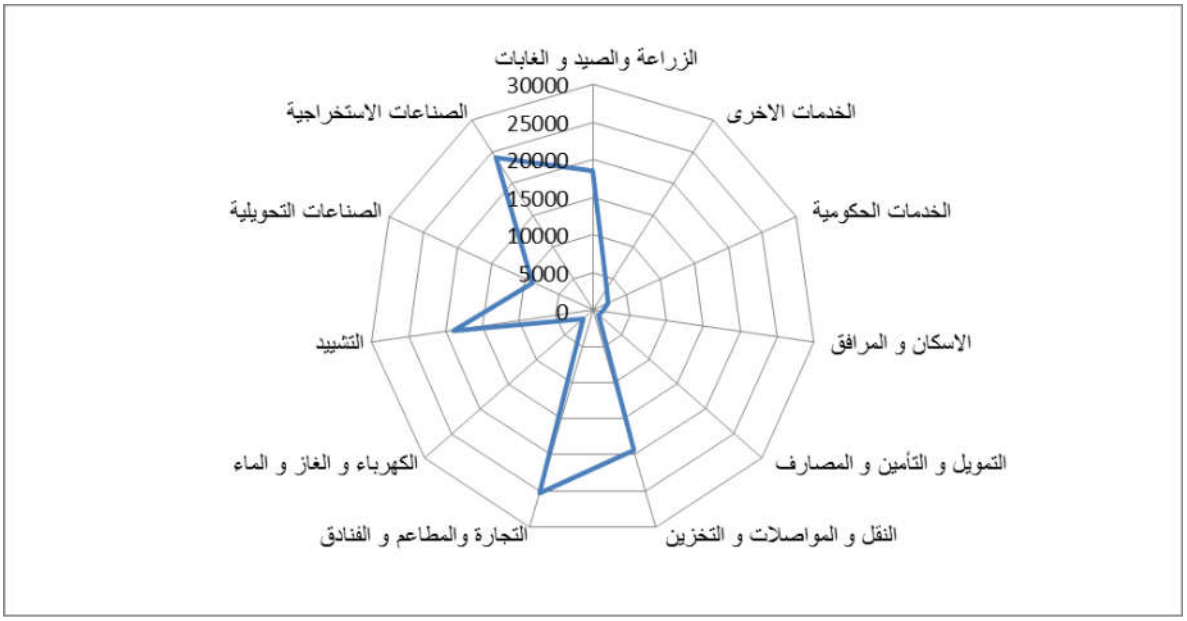

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017**.

الشكل رقم 2-3: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للسعودية 2016 (مليون دولار)

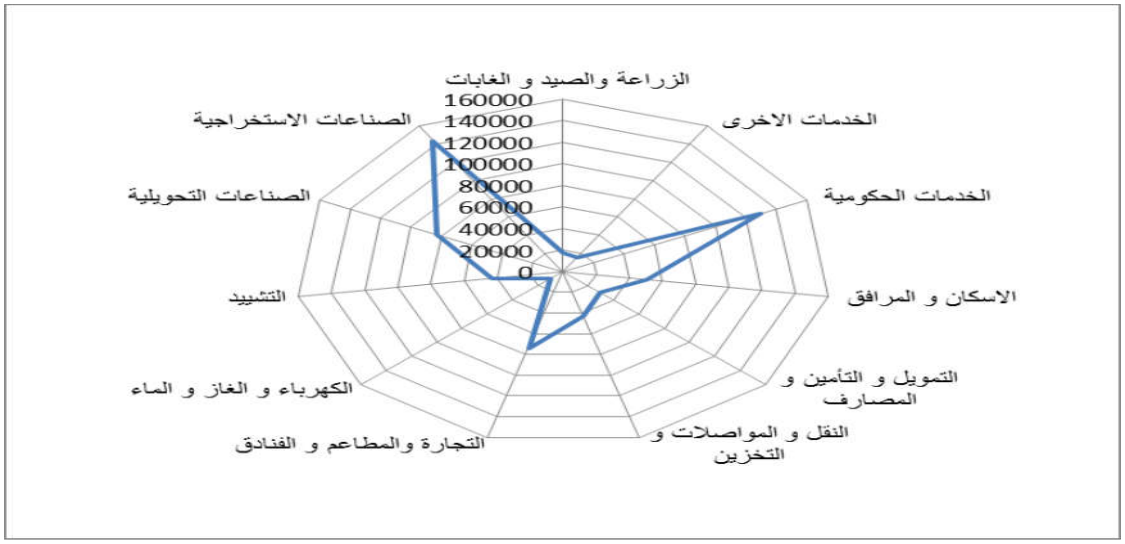

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017**.

المطلب الثاني: اجمالي الواردات للجزائر والسعودية

من خلال الشكل 04 ا يتضح نشاط الجزائر والسعودية في مجال الاستيراد، وذلك من خلال بينات التجارة الصادرة عن مركز التجارة العالمي من 2014 – 2018

الشكل رقم 2-4: اجمالي الصادرات للجزائر والسعودية خلال 2014 – 2018

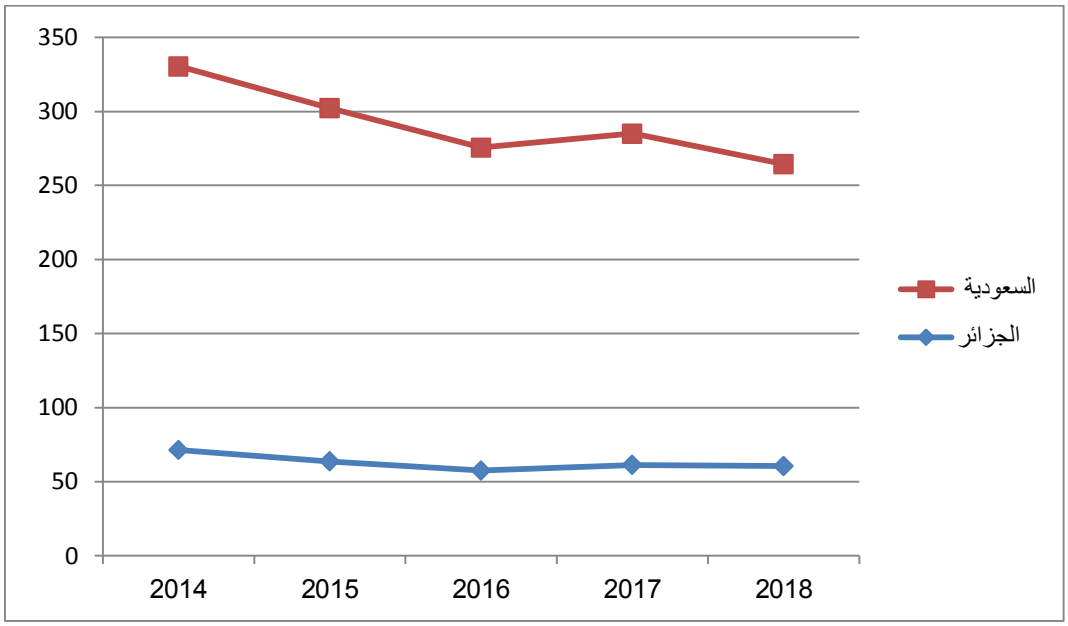

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بالرغم من ان الجزائر والسعودية دولتين نفطيتين الا انها تستورد وبمعدلات معتبرة، حيث بلغ اجمالي الواردات للجزائر سنة 2014 حوالي 71.4 مليون دولار وهي نسبة فاقت نسبة صادرتها، اما السعودية فقد بلغت 259 مليون دولار وهي كذلك نسبة تفوق نسبة صادرتها ومن نستنج ان الأزمة البترولي والسقوط الحر في اسعار البترول اثر وبنسبة كبيرة على اقتصاد الدولتين، فيما نلاحظ تراجع ملحوظ خلال سنوات 2015 و2016في نسبة الاستيراد، فيما بلغت اجمالي الواردات للجزائر في 2018 حوالي 60.5 اما بالنسبة للسعودية 203.9.

يظهر الشكل رقم 05 مدى اعتماد السعودية على الايرادات النفطية، حيث شهد ارتفاع ملحوظ في 2014 و2015 بنسبة 82 % و79 %، لينخفض إلى نسبة 60 % في 2017 أي بنسبة 22 % مقارنة 2015.

الشكل رقم 2– 5: مساهمة الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الكلية للسعودية 2014–2018 %

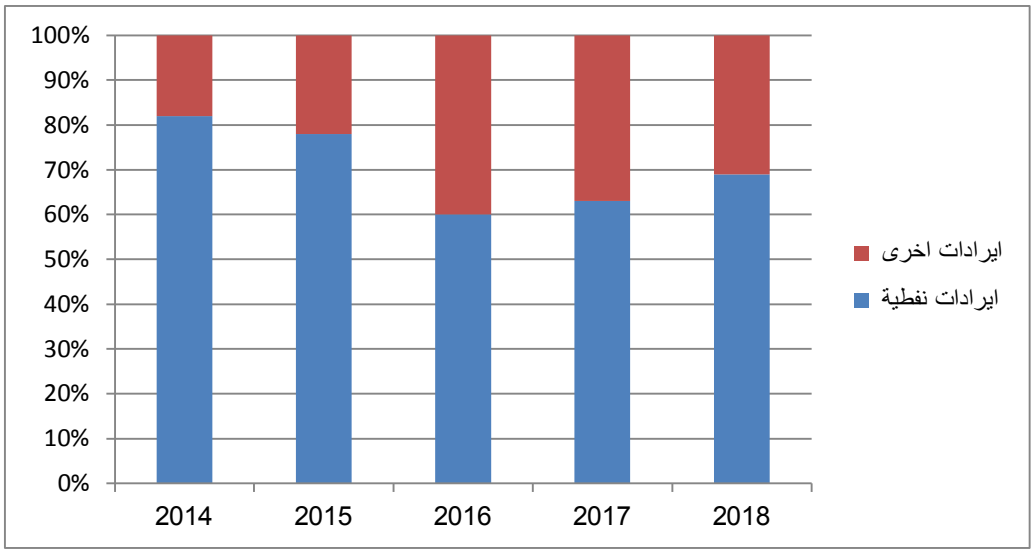

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على بيانات وزارة المالية السعودية.

المطلب الثالث: إجمالي الصادرات للجزائر والسعودية

فيما يتعلق بنشاط الجزائر والسعودية في مجال التصدير الى الخارج تشير قاعدة بيانات خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة العالمي من 2014 - 2018 وحسب الشكل التالي يتضح:

الشكل رقم 2–6: اجمالي الصادرات للجزائر والسعودية خلال 2014 – 2018

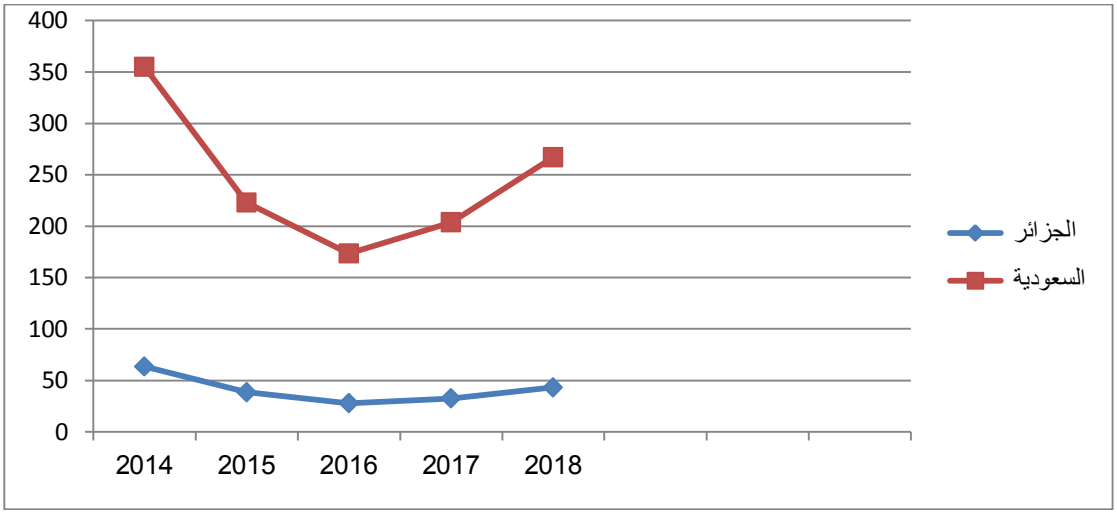

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

– ان صادرات الجزائر في 2014 بلغت 63.5 مليار دولار، ثم بدأت بالنقصان وهذا سببه ازمة البترول التي اثرت على الاقتصاد الجزائري تأثيرا كبير حيث وصلت صادرات الجزائر في 2016 الى 27.7 مليار دولار، ثم عرفت في اواخر 2017 انتعاش على مستوى صادراتها حيث في 2018 بلغ اجمالي الصادرات 43 مليار دولار.

وحسب التوزيع الجغرافي وفي سنة 2014 تعد اسبانيا أهم سوق للصادرات الجزائرية بنحو 20.8 % تليها فرنسا بحصة 12.5 %، وفي سنة 2018 فقد كانت ايطاليا هي اكثر الدول استيرادا من الجزائر بحصة 18.8% تليها اسبانيا بحصة 17.3%.

– أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ففي 2014 بلغت صادراتها 355 مليار دولار، وبدأت بالنزول تدريجيا خلال سنوات 2015 و2016 حيث وصل اجمالي صادراتها إلى 173.4، ثم عرف انتعاشا ملحوظ في سنة 2017، وفي سنة 2018 بلغت صادراتها الى 267.6.

وحسب التوزيع الجغرافي لسنة 2018 فالإمارات تعد اهم سوق لصادرات السعودية بنحو 3.2 %، تليها الصين بحصة 2.6 %. [1]

الشكل رقم2–7: قيمة صادرات النفط للجزائر والسعودية 2014–2018 (مليون دولار)

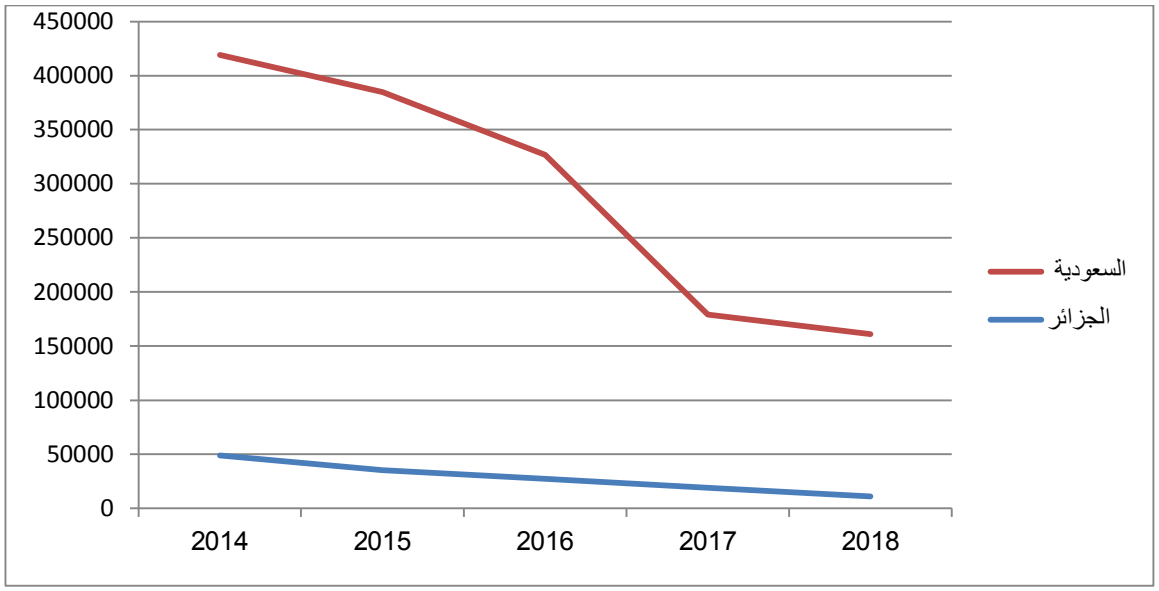

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017**.

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، http://dhaman.net/ar/ ، 2019/01/13 ، 14:00.

يظهر الشكل رقم 08 مدى اعتماد السعودية على النفط في التصدير، حيث تبين الاحصائيات من 2014-2018 إن السعودية مزالت تعتمد على النفط في التصدير بنسب تتراوح من 70 % إلى غاية 82 % ، لكن من الملاحظ أن هناك تغيير في نسب التصدير حيث يلاحظ هناك انخفاظ نسبة التصدير من سنة 2015 ب 8 % مقارنة بسنة 2014.

الشكل رقم 2-8 : مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الإجمالية للسعودية 2014-2018 %

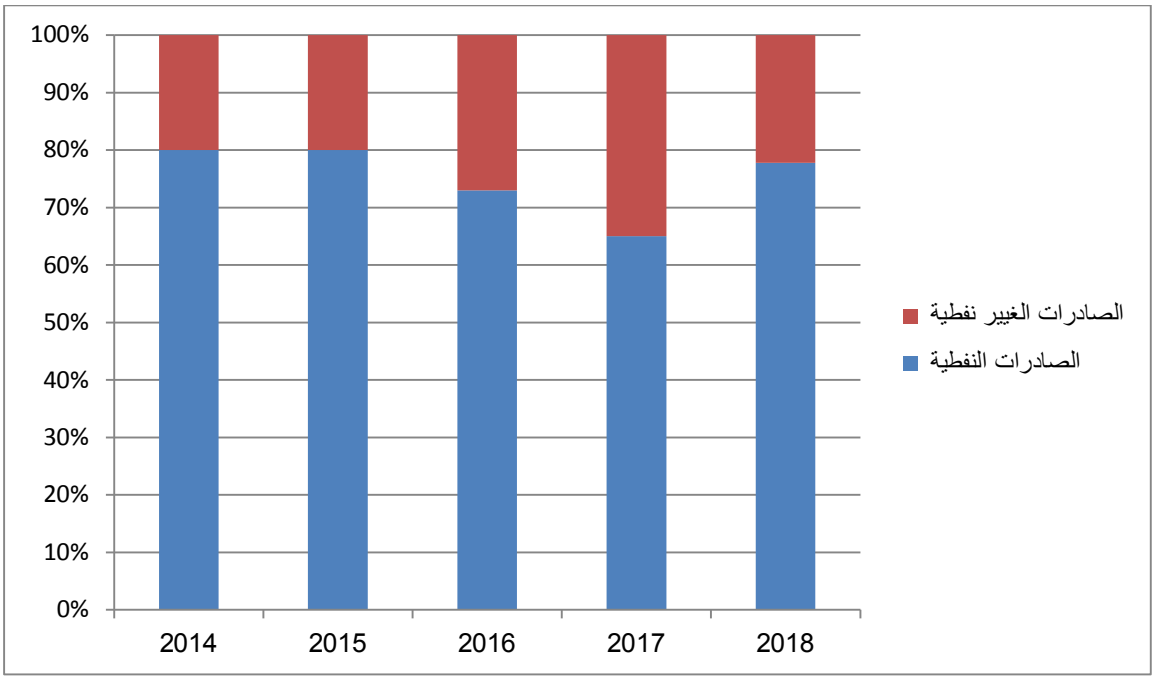

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

- الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية الحاليّة.

لمواجهة هذا الظرف لاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائريّة مجموعة من الإجراءات شملت [1]:

- كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في الماليّة العامّة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014-12-31 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015-11-05، أي بمعدل انخفاض يقدر بـ17.96 %.

[1] - مجلة الاقتصاد الاسلامي https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181 ، 2019/02/01 ، 22:00.

– تكريس تدابير التقشف في النفقات العامّة في قانون الماليّة والميزانيّة لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها الماليّة العامّة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانيّة 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفضت تقدير ميزانيّة التسيير بنسبة 3 %، وانخفضت ميزانيّة التجهيز بنسبة 16 %، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاّع العام وتفعيل عمليّة الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛

– رفع بعض الرسوم بموجب قانون الماليّة لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركيّة بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

غير أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها حلول مؤقّتة لا يصلح اعتمادها على المدى الطويل، فالأمر هنا يتطلّب حلول جذريّة كفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها وتبعيّتها المفرطة لمورد البترول بالاعتماد على سياسات تشرك في طياتها جميع القطّاعات في الاقتصاد الوطني وتقوم على(مبدأ التنويع الاقتصادي).

وفي تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر في ظل أزمة انخفاض البترول ، عقب جون– فرانسوا دوفان[1]" هبوط أسعار النفط يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بحيث يوفر فرص عمل على أساس أكثر استمرارية "، حيث يحتاج الجزائر إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات، وإعادة تشكيل نموذج النمو إن الإصلاحات القوية يمكن أن تدعم النمو وتخلق وظائف جديدة للسكان الشباب الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة.

المبحث الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية الإقتصادية في الجزائر والسعودية

بما أن للإستثمار الاجنبي المباشر علاقة مباشرة بتنافسية إقتصاد البلاد سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل دور واهمية الأستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنافسية وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاث اقسام :

– تطور ارصدة وتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر والسعودية.

– الجزائر والسعودية في تقارير التنافسية العالمية.

– أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية.

المطلب الأول: تطور ارصدة وتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر والسعودية

الجدول التالي يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والسعودية

[1] صندوق النقد الدولي ، https://www.imf.org/ ، 2019/02/02 ، 21:15.

الجدول رقم 2-1: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والسعودية (مليون دولار)

السنوات	الجزائر	السعودية
2008	2631.711	39456
2009	2753.755	36458
2010	2301.226	29233
2011	2580.354	16308
2012	1499.421	12182
2013	1684	8865
2014	1506.733	8012
2015	-584	8141
2016	1685	7453
2017	1203	1421

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات UNCTAD

وفي ما يلي منحنى بياني لتوضيح تطور التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر والسعودية

الشكل رقم 2- 9: تطور التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر والسعودية

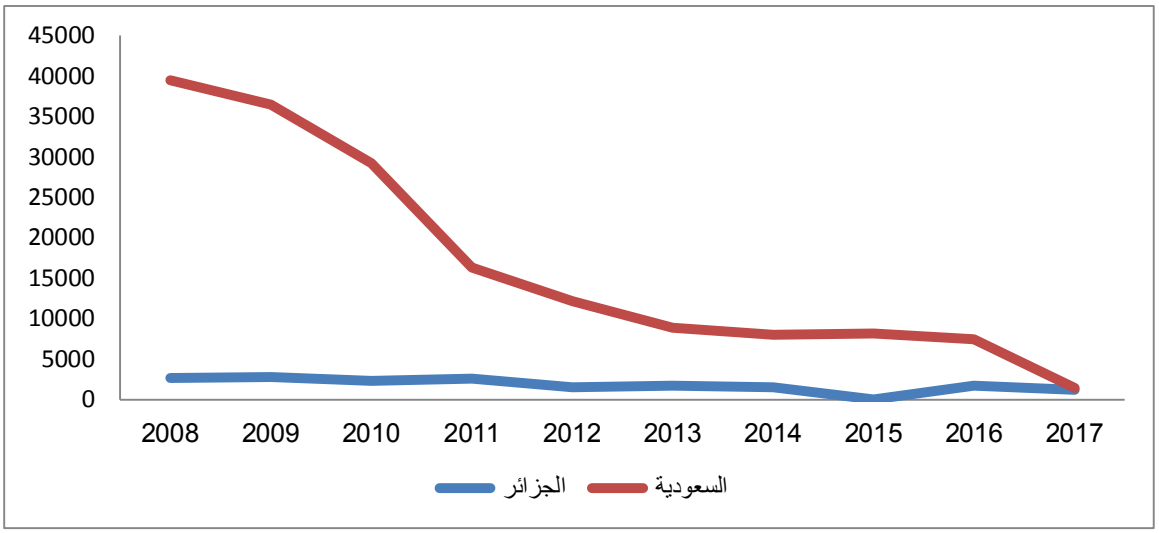

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات UNCTAD

والجدول التالي يوضح أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية

الجدول رقم 2-2: تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية(مليون دولار)

السنوات	الجزائر	السعودية
2008	14485.22	112935.5
2009	17238.98	148088.8
2010	19540.2	176377.9
2011	22120.56	186758.1
2012	23619.98	199032.1
2013	25312.87	207897
2014	26819.6	215908.7
2015	26232.29	224049.9
2016	27871	231502.4
2017	29053	232227.7

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات UNCTAD

والمنحى التالي يوضح أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية

الشكل رقم 2- 10: تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية

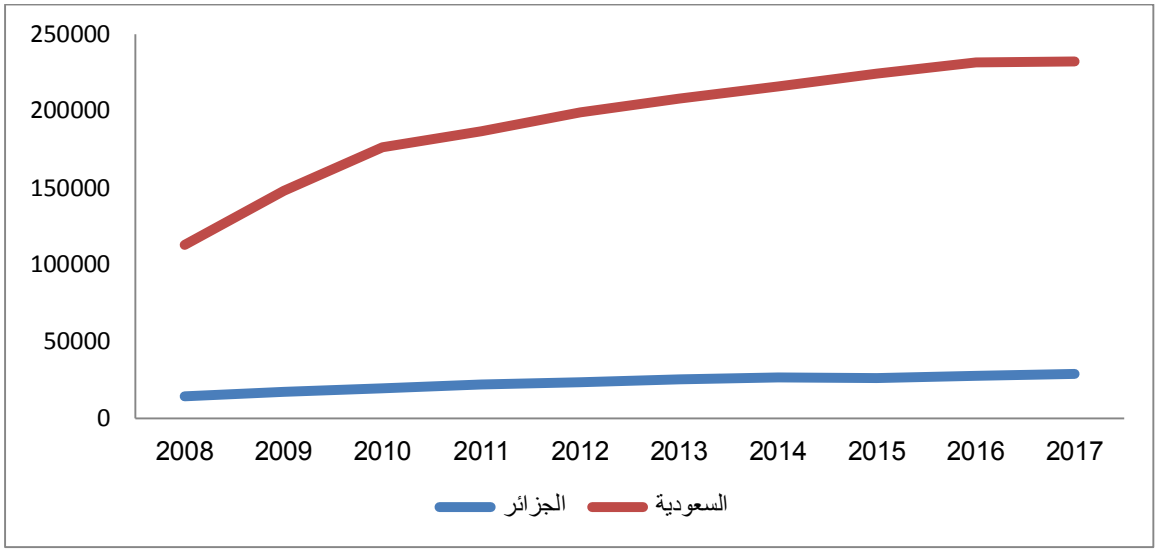

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات UNCTAD

من الجدولين والمنحنيين السابقين نلاحظ مجموعة من الملاحظات اهمها:

– تعرف تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر ارتفاعا ملوحظا من سنة 2008 إلى سنة 2017، لكلا البلدين وهو ما يوضحه اكثر منحو تطور الأرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راج إلى تحسن الأداء في المناخ الإستثماري والى مجموعة الإصلاحات المتتابعة التي يقوم بها البلدية (الجزائر والسعودية).

– بما ان الجزائر والسعودية دولتين نفطيتين، فكما نلاحظ في سنة 2014 و2015 نمو مظطردا لحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في حين بدأت وتيرتها بالإنخفاض، وهذا بسبب إنهيار اسعار النفط التي حالت دون إستكمال وتيرة الإصلاحات الإقتصادية.

– بالنظر الى القيمة السالبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والمقدرة ب 584- مليون دولار وبالنظر فيما جرى في هذه السنة نجد أن الجزائر قامت بصفقة شراء 51% من اصول شركة جازي وقد بلغت هذه الصفقة 2.6 مليار دولار، فبطرح قيمة 584 مليون دولار من قيمة الصفقة نجد أن التدفق الإستثماري الوارد في هذه السنة (2600-584 = 2016 مليون دولار)، وهي قيمة معتبرة عند مقارتنها بالسنوات السابقة.

– بالنظر إلى منحى الأرصدة نجد الإتجاه التصاعدي لأرصدة الإستثمارات الواردة لكلا الدولتين وبدرجة ميل معتبرة، مع ان هذا الميل بدأ ينخفض قليلا في السنوات الأخيرة 2014، 2015 ،2016 بفعل انخفاض اسعار البترول وتباطؤ وتيرة الاصلاح.

– ببداية أسعار النفط نتوقع عودة التدفقات الإستثمارية إلى مستويات مهمة في السنوات القادمة مع أستكمال وتيرة الأعمال.

وبمقارنة الإستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بالإستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية نلاحظ:

– هناك طفرة في أداء دولة السعودية وهذا يعكس ترتيبها المتقدم جدا في مختلف تقارير مناخ الإستثمار وسهولة اداء الأعمال، حيث بلغ رصيدها من الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد عام 2017 حوالي 232 مليار دولار في حين بلغ الرصيد في الجزائر 27.78 مليار دولار.

– عند ملاحظة قيم الأرصدة بين الجزائر والسعودية من 2008 الى 2017 نجدها متباعدة ما يعكس مدى الإصلاحات وكمية العمل الذي قامت به الدولتين خلال فترة ليست بطويلة مما جعلها تتقدم بوتيرة جد متسارعة.

– ترتيب الدولتين من حيث تدفقات وأرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر يدعم ترتيبها في تقرير سهولة آداء الأعمال لموسسة دوينغ بيزنس، مما يوضح أهمية هذه التقارير ودورها في توجيه المستثمرين الدوليين عبر العالم.

المطلب الثاني: الجزائر والسعودية في تقارير التنافسية العالمية (The World Economic Forum).

الفرع الأول: الجزائر

الشكل التالي يوضح مكانة الجزائر العالمية من خلال مؤشرات التنافسية

الشكل رقم 2–11: الجزائر في إطار مؤشر التنافسية العالمي[1]

المصدر: إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

من خلال الشكل نلاحظ:

– الجزائر تحتل المرتبة 92 عالميا من اصل 140 دولة شملها التقرير وهي مرتبة معتبرة بالنسبة لمؤشرات تنافسيتها.

[1] – المنتدى الإقتصادي العالمي https://www.weforum.org/ ، 2019/05/02 ، 9:45.

- المرتبة 33 من حيث حجم السوق بما ان الجزائر دولة نفطية وعدد سكانها يفوق 42 مليون نسمة فبالتأكيد سيكون لها اسواق وباحجام كبيرة، وهذه ميزة ايجابية تجذب المستثمر الاجنبي.

- المرتبة 66 في مجال الصحة وهذا قد يعود الى ان الجزائر تهتم وبشكل كبير بهذا المجال فمثلا مجانية التمريض قد تكون اهم سبب، بالإضافة الى كثرة المستشفيات والمصحات سواء العمومية او الخاصة، الاجهزة المتطورة والحديثة المستخدمة في هذا المجال، كل هذه العوامل من شأنها تجعل الجزائر تحتل مرتبة متقدمة.

- مراتب متأخرة من حيث سوق العمل والإنتاج فهي تحتل المرتبة 134 في سوق العمل، والمرتبة 128 في سوق الإنتاج، وهذا راجع على ان قطاع المحروقات يفوق 94% من إقتصاد البلد، حيث ان نسبة 5% فقط هي من المواد المنتجة خارج قطاع المحروقات، ولكل هذه التحولات انعكاسات عديدة على استحداث مناصب عمل للأشخاص البطالين فقد تميز سوق العمل في الجزائر بإرتفاع مستويات البطالة.

- ومن المؤشرات السلبية التي حصدتها الجزائر وفقا للتقرير، خاصة في جودة البنية التحتية فاحتلت البلاد المركز 88 عالميا، وجاءت على مستوى مهارات الموارد البشرية أيضا في المركز 88 عالميا، وديناميكية العمل في المرتبة 113 عالميا.

والجدول التالي يوضح تقييم الاداء الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي:

الجدول رقم 2-3: ترتيب وتقييم الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

/	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الجزئر	القيمة	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8
	الترتيب	79	87	87	86	92

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة في سنة 2018 مرتفعة وبشكل هائل عن بقية القيم في السنوات الاخرى وهذا لان المنتدى العالمي كان يقيم من 1 – 7 خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، اما في سنة 2018 فقد اصبح التقييم من 1- 100.

وبالقيام بالعملية الحسابية التالية: (53.8× 7) ÷ 100 = 3.77 وهي قيمة الجزائر لسنة 2018.

ولتوضيح تقييم الجزائر اكثر نمثله في المنحى التالي

الشكل رقم 2-12: ترتيب وتقييم الجزائر حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

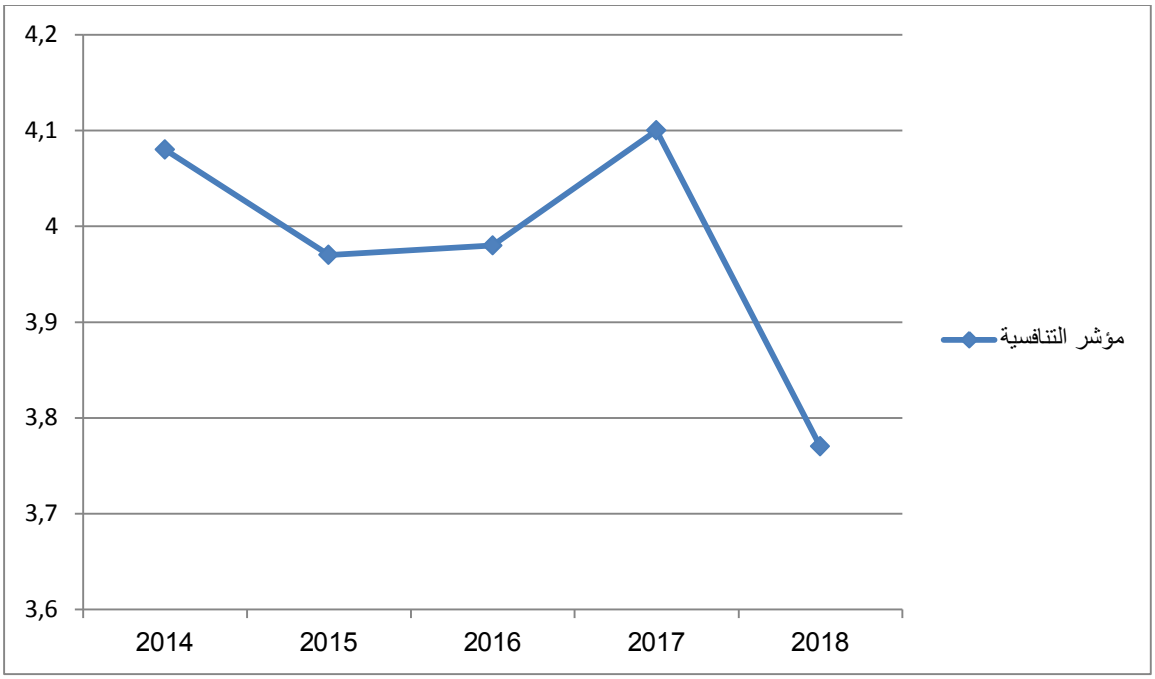

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

يلاحظ من خلال الشكل البياني ان مؤشر التنافسية يشهد اظطرابا تراوح بين تدهور وانتعاش، فخلال 2014 كانت الجزائر تحتل رتبة معتبرة وبقيمة 4.08 الى غاية حدوث ازمة النفط والتي عرفت انهيار في اسعار البترول الذي يعد مصدرا مهما في الجزائر مما ادى التأثير وبشكل كبير على اقتصادها، وكل هذا ادى الى تراجع الجزائر في الترتيب العالمي وب10 رتب ، وقدر هذا التراجع بمحصلة سلبية قدرها 0،11.

أما في الفترة 2015-2016 :سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015 ،حيث سجلت حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، وذلك بسبب تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية وانهيار أسعار النفط التي كانت في بدايتها، واستطاعت الجزائر العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية؛ حيث استطاعت جلب 5.1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2016، بعد تدفقات سلبية سجلت طيلة سنة 2015 ،إن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية. بالإضافة الى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي.

وفي 2017 شهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا معتبرا مع بداية نهاية أزمة النفط وعودة الحركة التجارية للاقتصاد الجزائري مما جعلها تتقدم برتبة واحدة مع محصلة ايجابية قدرها قدرها 0.03، الا انه بعد 2017 رجع مؤشر التنافسية الجزائري الى التدهور واحتلت الجزائر المرتبة 92 وبمحصلة سلبية قدرت ب 0.24، وهذا قد يرجع إلى

ديناميكية العمل الشبه منعدمة في الجزائر، كذلك من ضمن الموشرات السلبية التي حصدتها الجزائر في هذه السنة جودة البنية التحتية.

الفرع الثاني: السعودية

الشكل التالي يوضح مكانة السعودية العالمية من خلال مؤشرات التنافسية

الشكل رقم 2-13: السعودية في إطار مؤشر التنافسية العالمي [1]

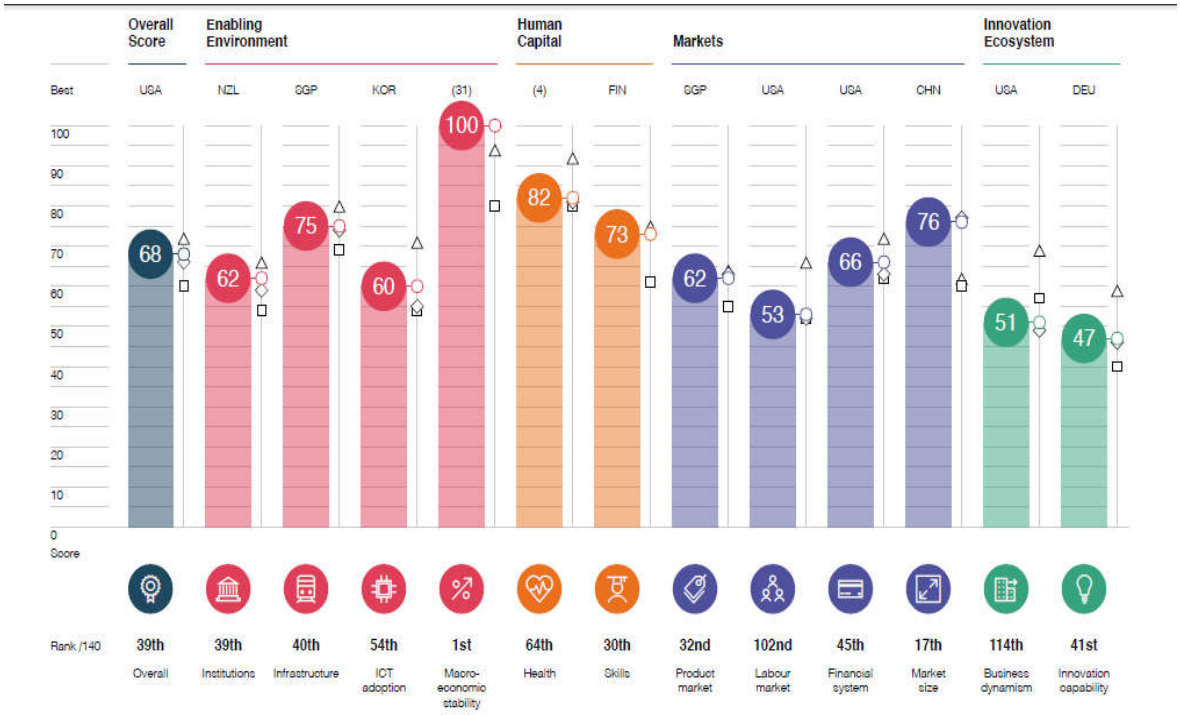

المصدر: إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

من خلال الشكل التالي نلاحظ :

- السعودية تحتل المرتبة 39 من اصل 140 دولة شملها التقرير وهي ثالث الدول العربية تصنيفا بعد قطر والإمارات، وجاء تقدم السعودية بعد حصولها على تقييمات متقدمة في عديد من المؤشرات الأساسية وكذلك الفرعية.

- المرتبة الأولى على مستوى العالم بالمشاركة مع دول أخرى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي وحصلت على التقييم الأعلى في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي (100 نقطة) والذي شمل استقرار معدل التضخم وديناميكية

[1] - المنتدى الإقتصادي العالمي https://www.weforum.org/ ، 2019/05/02 ، 9:45.

الديون.

- الحصول على تقييم 76.3 نقطة في مؤشر حجم السوق لارتفاع حجم ناتجها المحلي الإجمالي، وحصلت على 75.5 نقطة في مؤشر البنية التحتية والذي تضمن مؤشرات فرعية أهمها ربط الطرق والذي جاءت فيه المملكة في المرتبة الثانية عالميا.

-كما جاءت في المركز الخامس بالمؤشرات الفرعية "التوجه المستقبلي للحكومة" و"حوكمة المساهمين"

- مراتب متأخرة في كل من مؤشر ديناميكية العمل حيث تحتل المرتبة 122 والمرتبة 134 في مؤشر سوق العمل وهذا قد يدل على ان السعودية تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات.

وفي مايلي الجدول التالي الذي يوضح يوضح تقييم الاداء السعودي حسب تقرير التنافسية العالمي:

الجدول رقم 2-4: ترتيب وتقييم السعودية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

/	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
السعودية	**القيمة**	5.06	5.07	4.84	4.83	67.5
	الترتيب	24	25	29	30	39

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة 67.5 في سنة 2018 مرتفعة وبشكل هائل عن بقية القيم في السنوات الاخرى وهذا لان المنتدى العالمي كان يقيم من 1 – 7 خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، اما في سنة 2018 فقد اصبح التقييم من 1- 100.

وبالقيام بالعملية الحسابية التالية: (67.5 × 7) ÷ 100 = 4.73 وهي قيمة السعودية لسنة 2018.

ولتوضيح تقييم السعودية اكثر نمثله في المنحى التالي:

الشكل رقم 2-14: ترتيب وتقييم السعودية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

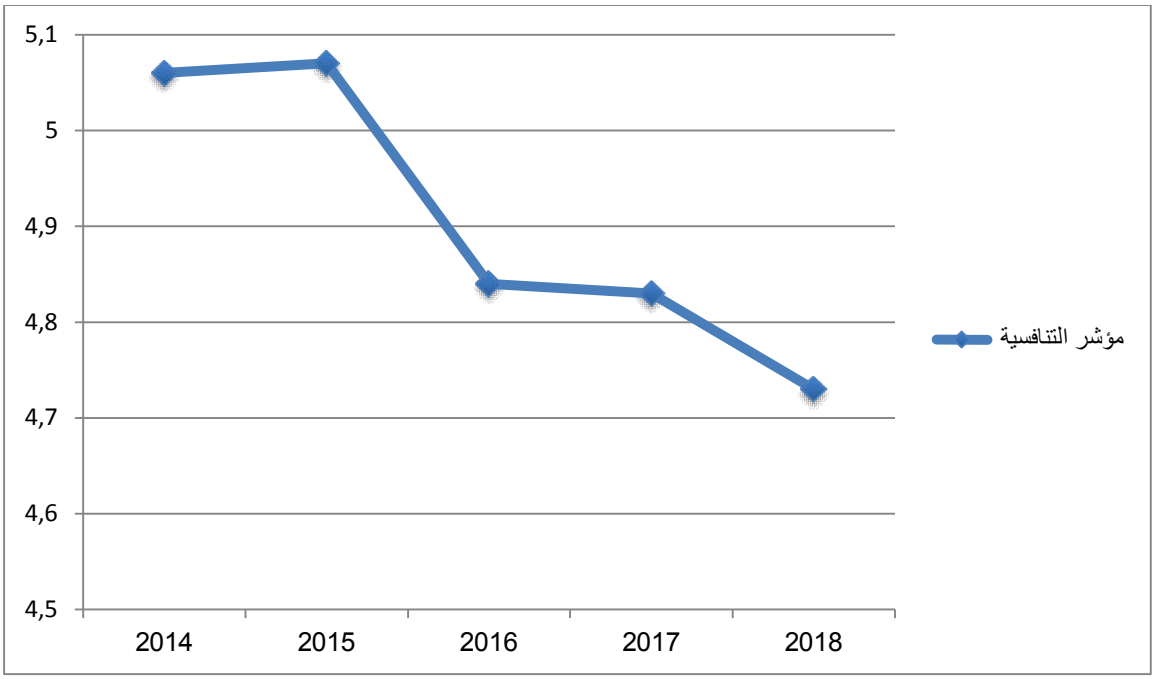

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصاءات المنتدي الإقتصادي العالمي

من خلال المنحنى نلاحظ :

- مؤشر التنافسية للسعودية في سنة 2014 الى سنة 2015 شهد شبه استقرار وبالتالي حافظ على نفس القيمة، مع تراجع مرتبة واحدة في سلم الترتيب، حيث كان في 2014 في المرتبة 24 حيث تراجع للمرتبة 25 وهذا راجع الى الإستقرار السياسي والإقتصادي للسعودية الذي لم يعرف اظطرابات من شأنها ابعاد المستثمر الأجنبي.

- بما أن السعودية تعتبر دولة مصدرة للنفط، وهذا ما يتيح لها إرادات نفطية معتبرة فكما نلاحظ بعد سنة 2015 شهد مؤشر التنافسية للسعودية تدهورا معتبرا بمحصلة سلبية قدرها 0.23 مما أدى إلى تراجعها في سلم الترتيب لتصل إلى الرتبة 29 في 2016، وهذا بسبب أزمة النفط التي ادت الى تدهور اسعار البترول والذي بدوره يمثل قوة الإقتصاد السعودي.

- في سنة 2017 مزالت السعودية تشهد تدهورا في مؤشرها التنافسي من السيئ إلى الاسوء ففي 2018 كان تقييم السعودية 4.73 وبرتبة 39، مقارنة بقيمتها في 2014 الذي كان يقدر ب 5.06 ،كل هذا ادى إلى إنسحاب العديد من المستثمرين الأجانب وتوجههم إلى الإمارات وقطر الذان امتلكا مؤشرات تنافسية ملائمة

وتتيح كل متطلبات المستثمرين، وهذا التراجع الرهيب في مؤشر التنافسية السعودي قد يعود إلى إظطراب الإستقرار السياسي داخل السعودية في الآونة الاخيرة.

– بمقارنة الجزائر بالسعودية: نلاحظ ان مؤشر التنافسية للسعودية شهد تدهورا كبيرا وتراجعا مستمرا من 2014 الى 2018 مقارنة بمؤشر الجزائر الذي شهد تراجع ولكن بنسب متضائلة وقليلة وغير متباعدة، هذا التراجع سببه الرئيسي ازمة النفط التي أثرت على السعودية أكثر من الجزائر، هذا وإن إستمر هذا التدهور فأن المستثمر الأجنبي سيصرف النظر عن هذه الدولة.

المطلب الثالث :أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنافسية.

تحتاج الدول وخاصة النامية منها إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لإقتصادياتها كبديل عن المديونية، وبهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين والتشريعات الكابحة لحركة رأس المال الأجنبي، وثقل المنظومات التالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا يجب عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل إنسياب هذه الإستثمارات داخل إقتصادياتها، فضعف التمويل المحلي يجعله كابحاً لإنطلاق التنمية الإقتصادية عموماً ورقي التنافسية الإقتصادية للبلد خصوصاً، مما يلزم هذه الدول بالبحث عن مصادر تمويل خارجية للرفع من القدرات التنافسية لإقتصادياتها. [1]

وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مصدر لذلك إذا ما استثينا المديونية وما تحمله من ثقل على كاهل الإقتصاد ورهن لسيادة البلد.

فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الإستثمار كثيرة ولكن قدومها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ إستثماري ينميها ويسهل عملية إستقرارها، وبالتالي تنمية الإقتصاد المحلي، الذي ينتج عنه زيادة القدرات التصديرية للبلد، والتقليل من الواردات، الذي ينعكس إيجابياً على الميزان التجاري.

كما يرفع من الناتج المحلي الداخلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وهو يعمل أيضاً على إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل، وتوفير العملة الصعبة التي تعطي التوازن لميزان المدفوعات وبالتالي الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني.

فالإستثمارات الأجنبية تؤثر تأثيرا ايجابيا على التنافسية الإقتصادية للبلد وتؤدي وبشكل كبير لإنعاش كافة مؤشراتها وتظهر هذه الأهمية في:

[1] – صندوق النقد العربي ، https://www.amf.org.ae/ar/ ، 2019/04/28 ، 16:00.

- تحفيز وتشجيع تنافسية القطاعات الإنتاجية لأهميتها في خلق بيئة تنافسية، ودعم القاعدة الإنتاجية في البلد.

- تعزيز القدرة الإنتاجية للمنتجات الغير نفطية وزيادة الإعتماد عليها من اجل رفع حصتها في الأسواق العالمية لخلق قاعدة قوية تعتمد على تنوع الصادرات السلعية.

- دعم المؤسسات ومراكز الأبحاث لتطوير البحث العلمي والتطبيقي واستغلال جميع الوسائل المتاحة لذلك.

- تعزيز مخرجات التعليم وادراج الأبتكار والتنافسية في المدارس والجامعات لخلق جيل لديه الفكر التنافسي.

مثال على ذلك ففي دراستنا لتنافسية اقتصاد الجزائر والسعودية وبعد ازمة النفط في 2014 التي شهدها العا لم انهار اقتصاد البلدين مما ادى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم الأمر الذي استدعى تراجع في نسبة التدفقات الواردة الى البلدين خلال ذلك العام. [1]

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات http://dhaman.net/ar/ ، 2019/04/28 ، 16:00.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد الدراسة النظرية في الفصل الأول قمنا بدراسة تحليلية لأهمية الإستثمار في تعزيز التنافسية الإقتصادية لكل من الجزائر والسعودية.

حيث قمنا في المطلب الأول بعرض وتحليل تدفقات وارصدة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر والسعودية من 2008-2017 ثم المقارنة بينهما وذلك حسب **UNCTAD** ، وخصصنا المطلب الثاني لتحليل تقارير التنافسية العالمية حيث أن قياس التنافسية لدول يتم من خلال مؤشرات مركبة تتكون من مؤشرات فرعية تعطي تصور وفلسفة الجهة التي تقوم بالقياس لمفهوم التنافسية إذ ان السعودية والجزائر وفي سياق مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي لم تحافظ على مراكزها خلال الفترة من 2014- 2018، وفي المطلب الثالث قمنا بتحليل العلاقة بينة الإستثمار والتنافسية وأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية اقتصاد البلد.

ومن خلال هذا الفصل يمكن الخلاص إلى أن إستقطاب الإستثمارات الاجنبية المباشرة يعمل على المساهمة وبدرجة كبيرة في تعزيز تنافسية الإقتصاديات، ودلك من خلال تحويل قسط كبير من التكنولوجيا، بإلاضافة إلى إمكانية تحسين اداء العديد من الجوانب المتعلقة بالإنتاج، تطوير اساليب الإدارة والتسيير. .....

ومن هنا اجمعت كل من الجزائر والسعودية على ضرورة تهيئة مناخ مناسب بغية الإستفادة من تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر، وهذه العملية من شأنها التأثير بطريقة غير مباشرة على تحسين الوضع التنافسي من خلال تسابق الدول في تحسين وضعها التنافسي الذي يبحث عنه المستثمر الأجنبي.

الخاتمة

في العالم اليوم الذي تتسارع فيه عمليات العولمة المتزايدة تطورا، ومع الزيادة المطردة في احجام الإستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الإستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظرا لعدم إكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية امكانياتها ،كما يعتبر احد العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في جميع المجالات.

ولكن من أجل ايجاد بيئة ملائمة للإستثمار الاجنبي المباشر تظل هناك العديد من أجندة السياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها لا تكفي، فمن الأهمية تشجيع الإستثمار النشط ايضا لجعل الدول جاذبة بما فيه الكفاية للإستثمار الأجنبي.

ان هذه الوقائع والنظريات جعلت من الإستثمار الأجنبي المباشر الناجم على تعزيز التنافسية الإقتصادية وسيلة لتحقيق النمو في الدول وهذا ما يطرح التساؤل عن حقيقة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد، وهذا ما تم التطرق اليه في هذا البحث من خلال عينة دولتي الجزائر والسعودية خلال الخمس سنوات الاخيرة للتعرف على حقيقة العلاقة بين نتائج الإستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الاقتصادية من منظور المنتدى الاقتصادي العالمي، على اعتبار ان طبيعة تطور مكونات اجمالي الناتج الداخلي تشكل ظاهرة تخصص الموارد في حين ان الصادرات والواردات من السلع والخدمات يشكل انتقالا دوليا للسلع والخدمات وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل احد صور الانتقال الدولي لعوامل الانتاج.

النتائج :

– ان موضوع التنافسية ورغم الاهتمام والجدل الواسع الذي حظي به خلال العقدين الماضيين الا ان الغموض والجدل لا يزال يكتنف مفهومه ولم يتم لحد الان الاتفاق حول مفهوم محدد له، نتيجة لعدم ارتباطه بإطار نظري دقيق ومحدد، وهذا ما جعل مفهوم التنافسية يتداخل في تحديد اوجه مع المرجعية النظرية للتنمية وبالتالي يبدو ان هناك تداخل بين المفهومين من حيث التأسيس النظري.

– اعتمدت المنظمات الدولية في قياسها للتنافسية على مؤشرات مركبة تتكون من مجموعة مؤشرات فرعية تقيس الجوانب والاوجه المتعددة للتنافسية والمحددة لها انطلاقا من التعريف المتفق عليه على مستوى كل منظمة، الا ان الاشكال القائم يتعلق بالأوزان الترجيحية الخاصة بالمؤشرات الفرعية والمعتمدة بناء على الخلفية النظرية ومعاملات الارتباط حسب التراكمات التجريبية، حيث ان عدم الاتفاق على معاملات الترجيح للمؤشرات الفرعية نابع من اختلاف الرؤى حول درجة تأثير المتغيرات الاقتصادية المشمولة بالدراسة على التنافسية، وهذا نابع ايضا من عدم توحد الاطار النظري للتنافسية بين مختلف الهيئات والمنظمات.

– يمكن للجزائر والسعودية أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها، وهذا من خلال إنتهاجها للمسار السليم، إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية.

– إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز التنافسية الصناعية للدول المضيفة في السوق الدولية، وذلك من خلال نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في العديد من مناطق العالم، بالإضافة إلى ذلك نجد أن وجود المنافسة بين المؤسسات المحلية بالبلد المضيف ونظيراتها من الشركات الأجنبية المستثمرة يعتبر عاملا هاما في تحسين وإدخال الفعالية على منتجات المؤسسة المحلية.

– إضافة إلى كون أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين، فإن له دورا كبيرا في تحسين العمل.

– اهمية نصيب الفرد العامل من اجمالي الناتج الداخلي الخام التأثير على التنافسية في كل من الجزائر والسعودية.

إختبار الفرضيات :

– **الفرضية الأولى** : للإستثمار الأجنبي المباشر دور هام في تحسين أداء الإقتصاد.

هذه الفرضية **صحيحة**، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، كما يحسن من ادائها الصناعي، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف.

– **الفرضية الثانية** : يساعد تحسين مستوى تنافسية البلد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

هذه **الفرضية** صحيحة، حيث نلاحظ الرابط القوي بين الأداء والترتيب في مؤشرات التنافسية وسهولة أداء الأعمال وبين حجم الإستثمارات الواردة، وهذا راجع لشدة حساسية المستثمرين الدوليين لمستوى مؤشرات تنافسية الإقتصاد في الدول التي يرغبون بالإستثمار فيها.

– **الفرضية الثالثة** : يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة، وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.

هذه الفرضية **صحيحة**، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل الهامة في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، خاصة عند إنتهاج سياسة توجيه الإستثمار نحو التصدير.

– **الفرضية الرابعة** : يقيم المنتدى الإقتصادي العالمي التنافسية من خلال قياس المتطلبات الأساسية للإقتصاد.

هذه الفرضية **خاطئة**، المنتدى الإقتصادي العالمي يقيم التنافسية من خلال قياس المتطلبات الأساسية للإقتصاد بالإضافة إلى قياس مؤشر بنية وجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات عوامل الإبتكار والتطور.

التوصيات :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

– تقوية ودعم البنيات التحتية الهامة، خاصة في مجال الإتصالات وتقنية المعلومات للوصول بها إلى المستويات العالمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة.

– يجب على حكومات الدولتين الجزائر والسعودية أن تقوم بإجراء دراسات لتحديد المزايا والعيوب التنافسية لمختلف المؤشرات من منظور المستثمرين الأجانب لتسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين.

– تقليص القائمة السلبية (القطاعات التي لا يسمح فيها الإستثمار الأجنبي المباشر)، حتى يتسنى للدول جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلى ضرورة تحسين دور البنوك وأسواق رأس المال.

– تحديد أشكال دخول الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لابد على الدولتين أن تعمل على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الإستثمارية، حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية على المدى الطويل.

– يجب على الجزائر والسعودية النامية أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة على الإستثمار، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين الأجانب وترشيد التعامل معهم.

آفاق البحث :

تعتبر هذه الدراسة بداية محتشمة لآفاق بحث يمكن ان تتناول الموضوع اولا لفترة زمنية اطول لزيادة تأكيد او نفي ما تم التوصل اليه، كما انه يمكن تعميق التحليل من خلال التركيز على فروع معينة للنظر في مساهمتها في التأثير على التنافسية، كمت يمكن تناول الموضوع من منظور تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية على التنافسية في حالة تفعيل التكامل العربي.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.

- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

- عادل محمود رزق، **الإستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من المنظور الإداري والمحاسبي**، القاهرة، دار طيبة، 2004.

- عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 5، 2005 .

- عبد الرحمان زكي ابراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصري، مصر، 1981 .

- اميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية**، دار النشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2003.

- ميشيل تورادو، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006 .

- طلعت اسعد عبد الحميد، **التسويق الفعال**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2002 .

- طارق الحاج، **تحليل الإقتصاد الجزئي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1997.

- فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، ط1 ، 2000 .

ثانيا : الأطروحات والرسائل

- مطاي علي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية، كلية العلوم التجارية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجيلالي بوعمامة بخميس مليانة، الجزائر، 2015 .

- دواح بلقاسم، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس)**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009.

- بن حمو فايزة، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، اطرحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015 .

- عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، اطروحة لنيل مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015 .

- عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 .

- عبد القادر عبيدلي، **تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة 2005–2014**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016 .

ثالثا : المقالات

- عصام الدين مصطفى، **الآثار المحاسبة للمنهج الياباني في إدارة الإنتاج**، منهج المخزون الصفري، مجلة الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1990.

- كمال المنوفي، هناء خير الدين، ليلى الخواجة وآخرون (2002) : **الإستثمارت الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد**، مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد 1775 بتاريخ 13-01- 2002 .

- صرمد كوكب الجميل، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العبية**، مجلة الإداري، العدد 88، الموصل، 2002 .

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات

- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض،16/ 17 فيفري 2014 .

- أمينة زكى شبانه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، 7-9 ابريل 2004 .

- آمال عياري ورجب نصيب، **الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية**، الملتقى الدولي الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 29-30 اكتوبر 2002 .

- كمال رزيق ومسدور فارس، **مفهوم التنافسية**، الملتقى الدولى الأول حول تنافسية المؤسسات وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 30- 29 اكتوبر 2002 .

خامسا : التقارير

- مصطفى بابكر، **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج** أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،24-28 يناير 2004.

- صالح العصفور، **سياسات التنافسية**، دورية جسر التنمية، العدد 115، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

- بلقاسم العياس، **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول**، دورية جسر التنمية، العدد 75، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

سادسا : المواقع الإلكترونية

- المنتدى الإقتصادي العالمي https://www.weforum.org/ .
- مجلة الاقتصاد الاسلامي https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181 .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات http://dhaman.net/ar/ .
- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/ .
- صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/ .